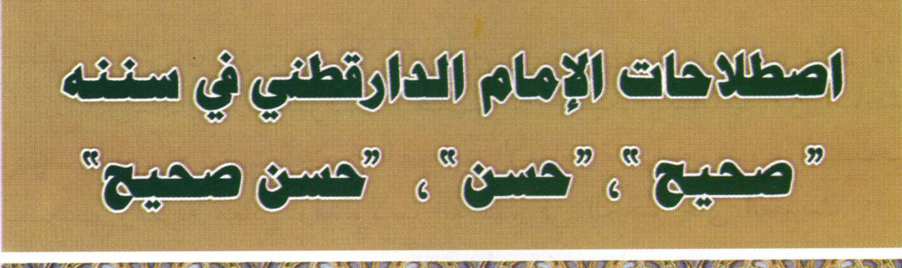
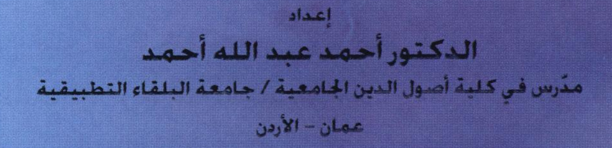


اصطلاحات الإمام الدارقطني في سننه "صحيح"، "حسن"، "حسن صحيح"



إعداد
الدكتور أحمد عبد الله أحمد
مدّرس في كلية أصول الدين الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية
عمان - الأردن

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهد الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، *أما بعد:*

فإنَّ أهم ثمرة لعلم مصطلح الحديث، الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً، وأمر التصحيح والتضعيف لا يستطيعه إلا من رَسَخ في العلم وتمكن منه؛ ولذلك نجد أن كبار العلماء كانوا يلقون عهدة الحكم على الحديث على مَن سَبَقهم من أهل الحفظ والإتقان إبراءً للذمة، وخوفاً من الخطأ أو الزلل. وقد تميزت أحكام الأئمة المتقدمين أصحاب الشأن على الحديث بالدقة، ولا عجب فهم أصحاب الصنعة وقد خبروا الرواة وسبروا حديثهم وعرفوا صوابه من خطئه.

وفي بطون الكتب أحكام على الحديث من الأئمة الكبار: الشافعي،





وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، والبخاري، وغيرهم، رحمهم الله جميعاً، يتطلب من الباحثين الوقوف عليها، واستخلاص القواعد الأساسية في موضوع التصحيح والتضعيف ومعرفة معاني ومدلولات ألفاظهم في الحكم على الحديث.

ومن الأئمة الذين وقف العلماء طويلاً مع أحكامهم على الحديث: الإمام الترمذي، في كتابه النافع العجيب: الجامع، وقد تكلم العلماء على مصطلحاته، وما زال الباحثون يكتبون عنها[1]. وفي اعتقادي إن الوقوف على مصطلحات من قبله من العلماء ممن تأثر بهم كالإمام البخاري، يساعد كثيراً في فهم مصطلحاته، وخاصةً، مصطلح: «حسن صحيح» الذي أخذ حيزاً واسعاً من البحث والدراسة.

وأثناء بحثي ومطالعاتي وجدت الإمام الدارقطني قد حكم في كتابه السنن على كثير من أحاديثه، وقد استوقفتني بعض عباراته: مثل: «صحيح وإسناده حسن»، «وإسناده حسن رجاله كلهم ثقات»، «وإسناده حسن فيه فلان فيه ضعف»، وغيرها، فنشطت في أن أجمع هذه العبارات، وأنظر في الأحاديث التي حكم عليها «بالصحة، والحسن، والحسن صحيح» للوصول إلى معناها عنده.

أهداف البحث:

يمكن أن أجمل أهداف البحث في ما يلي:

١ ـ دراسة طريقة إمام من الأئمة المتقدمين في الحكم على الأحاديث. والإمام الدارقطني شهرته تغني عن التعريف به.

---

(١) كُتب عن اصطلاحات الترمذي الكثير، ثم رأيت رسالة طبعت أخيراً للدكتور عداب الحمش بعنوان: (الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع دراسة نقدية تطبيقية) نشرتها دار الفتح للدراسات والنشر ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م درس فيها جميع اصطلاحات الترمذي دراسة استقصائية فأفاد وأجاد جزاه الله خيراً.



٢ ـ معرفة مدى تأثر الإمام الدارقطني في الحكم على الحديث بمن سبقه من العلماء.

٣ ـ معرفة هل تميزت هذه المصطلحات الثلاث: «صحيح»، «حسن»، «حسن صحيح»، في إطلاقات الإمام الدارقطني أم حصل بينها تداخل؟

وبنيت بحثي هذا على الأمثلة التطبيقية من كتابه «السنن»، مستعيناً ببعض كتبه الأخرى عند الحاجة، وخاصة كتاب «العلل».

وقد جعلت بحثي هذا في مبحثين:

* *المبحث الأول* (وهو كالتمهيد للمبحث الأصلي): المصطلحات الثلاث عند العلماء قبل الإمام الدارقطني، تعريفاً، وتطبيقاً. وجعلته في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الحديث «الصحيح» عند الأئمة قبل الدارقطني، وإطلاقاتهم له.

المطلب الثاني: تعريف الحديث «الحسن» عند الأئمة قبل الدارقطني، وإطلاقاتهم له.

المطلب الثالث: تعريف الحديث «حسن صحيح» عند الأئمة قبل الدارقطني، وإطلاقاتهم له.

* *المبحث الثاني*: مصطلحات الإمام الدارقطني في كتابه «السنن»: (صحيح، حسن، حسن صحيح) وجعلته في المطالب التالية:

المطلب الأول: الحديث «الصحيح» عند الدارقطني.

المطلب الثاني: الحديث «الحسن» عند الدارقطني.

المطلب الثالث: الحديث «حسن صحيح» عند الدارقطني.

وأخيراً ***الخاتمة ونتائج البحث*** .



المبحث الأول:

المصطلحات الثلاث عند الأئمة قبل الدارقطني، تعريفاً وتطبيقاً

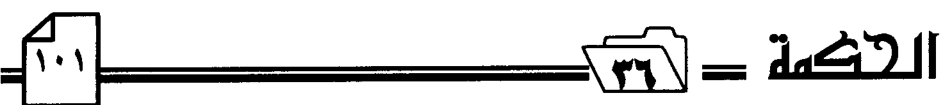
المطلب الأول:

تعريف الحديث «الصحيح» عند الأئمة قبل الدارقطني، وإطلاقاتهم له

لم أجد تعريفاً، بصيغة التعاريف الجامعة للحديث «الصحيح» عند العلماء الأوائل، وقد وقفت على عباراتٍ لهم تبين شروط الخبر الذي تقوم به الحجة وهذا بعضها:

١ ـ قال الإمام الشافعي: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها: أن يكون مَن حدَّث به ثقةً في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه-: لم يدره لعله يُحيل الحلال إلى الحرام. وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدَّث به مِن حفظه، حافظاً لكتابه إن حدّث به من كتابه. إذا شرِك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريّاً من أن يكون مدلِّساً: يُحدث عن مّن لقي مالم يسمع منه، ويحدِّث عن النبي ما يحدِّث الثقات خلافه عن النبي.

ويكون هكذا مَن فوقه ممن حدَّثه، حتى يُنتهى بالحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مُثبِت لمن حدَّثه،



ومثبت على من حدث عنه، فلا يُستغنى في كل واحد منهم عما وصفت»[1].

٢ ـ وقال الإمام محمد بن يحيى الذهلي: «ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح»[2].

٣ ـ وروى الخطيب بسنده عن عبد الله بن الزبير الحميدي قال: «فإن قال قائل: فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله ﷺ ويلزمنا الحجة به؟».

قلت (القائل الحميدي): «هو أن يكون الحديث ثابتاً عن رسول الله ﷺ متصلاً غير مقطوع، معروف الرجال»[3].

٤ ـ عرّف الخطابي ـ وهو عصريّ الدارقطني ـ الحديث الصحيح بأنه «ما اتصل سنده وعدّلت نَقَلته»[4].

أقول: فصّل الشافعي رحمه الله شروط الحديث الصحيح تفصيلاً دقيقاً، لم ينقده أو يزد عليه أحد من أهل العلم، ولو عرّفه لنا بطريقة التعاريف الجامعة لكفانا، فإن كل من عرّف الصحيح بعد الشافعي لم يخل تعريفه من نقد بما فيها التعريف المشهور للحديث الصحيح الذي عرّفه ابن الصلاح[5].

---

(١) الشافعي، الرسالة ص٣٧٠ ـ ٣٧٢ فقرة (١٠٠٠ ـ ١٠٠٣).

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص٣٦، وروى بعده نحوه عن يحيى بن محمد بن يحيى.

(٣) الخطيب، الكفاية، ص٤١.

(٤) الخطابي، معالم السنن (٦/١).

(٥) انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث ص١٠ والتعليق عليه.

وأما تعريف الذهلي والحُميدي فقد يصدق على الحديث الحسن أيضاً، كما قال الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح»[1].

وتعريف الخطابي أُخذ عليه بأنه لم يشترط ضبط الراوي ولا السلامة من الشذوذ والعلة[2].

ولا أريد الخوض في التعاريف ومآخذها، فليس هذا مجال بحثي هنا وإنما أريد الدراسة العملية.

❑ **فقد أطلق الأئمة المتقدمون «الصحيح» على ما يلي:**

أولاً: **الحديث الصحيح** الذي جمع شروط الصحة (حسب التعريف المشهور للصحيح عند المتأخرين)، وهذا هو أكثر استعمالهم للحديث الصحيح على ما وقفت عليه، ومن هؤلاء العلماء:

أ ـ الإمام البخاري، فقد نقل عنه الإمام الترمذي في مواطن من كتابيه: «الجامع» و «العلل»، تصحيح أحاديث منها:

حديث أبي هريرة في النهي عن نكاح المرأة على عمتها أو على خالتها[3].

وحديث أبي هريرة في ماء البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»[4].

وحديث سعد في المسح على الخفين[5].

---

(١) ابن حجر، النكت (١/ ٤٨٠).

(٢) انظر: السيوطي، تدريب الراوي (١/ ٦٤).

(٣) الترمذي، الجامع بعد حديث رقم ١١٢٨، والحديث رواه أحمد (٢/ ٤٢٦)، وأبو داود ٢٠٦٥، والنسائي (٦/ ٩٨)، وابن الجارود ٦٨٥، وابن حبان ٤١١٧ و٤١١٨ ورواته من رواة الصحيح.

(٤) الترمذي، العلل، ص٤١، والحديث رواه مالك في الموطأ (١/ ٢٢)، ومن طريقه أحمد (١/ ١٣١)، والترمذي ٦٩، والنسائي (١/ ٥٠) و ١٧٦ و (٧/ ٢٠٧)، وابن ماجه ٣٨٦ و ٣٢٤٦ وغيرهم ورواته كلهم ثقات.

(٥) الترمذي، العلل، ص٥٢، وهو في صحيح البخاري رقم ٢٠٢. وانظر أمثلة أخرى في العلل ص٤٢ و٦٠.



ب ـ **الإمام أبو حاتم الرازي**، وقد أكثر ابنه النقل عنه في كتابه العلل تصحيح أحاديث منها:

حديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ ركع على المنبر ثم رجع القهقرى[(١)].

وحديث العباس بن عبد المطلب في السجود على سبعة آراب[(٢)].

وحديث ابن عباس مرفوعاً: «يقطع الصلاة: المرأة الحائض والكلب»[(٣)].

جـ ـ **الإمام أبو زرعة الرازي**، فقد نقل عنه ابن أبي حاتم أنه صحح حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا صلّى أحدكم فلا يدعن أحداً يمر بين يديه**»[(٤)].

***ثانياً:* الحديث الحَسَن**، وهو الذي في إسناده راو قد خف ضبطه.

روى الترمذي في جامعه من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إن المرأة لتأخذ للقوم**». يعني: تجير على المسلمين.

وقال: (وهذا حديث حسن غريب، وسألت محمداً فقال: هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة وهو مُقارب الحديث)[(٥)].

---

(١) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ٧٥) رقم ٢٠٠، والحديث في صحيح البخاري ٣٧٧.

(٢) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ٧٥) رقم ٢٠١، والحديث رواه البخاري ٨١٠، ومسلم ٤٩٠ و٢٢٨.

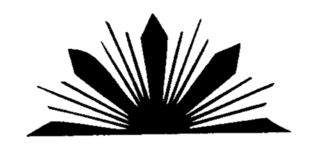
(٣) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ٢١٠)، رقم ٦٠٦، والحديث رواه أحمد (١/ ٣٤٧)، وأبو داود ٧٠٣، وابن ماجه ٩٤٩. وانظر أمثلة أخرى في العلل (١/ ٤٦٩) رقم ١٤٠٩ و(١/ ٤٨٥) رقم ١٤٥٢ و(٢/ ٣٤٥) رقم ٢٥٥٩.

(٤) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ١٢٨) رقم ٣٥٣، والحديث رواه البخاري ٥٠٩، ومسلم ٥٠٥ و٢٥٨.

(٥) الترمذي، الجامع حديث رقم ١٥٨٣ (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).

أقول: والوليد هذا مترجم في التهذيب ونقل عن البخاري أنه قال فيه أيضاً: حسن الحديث[1]. وقال أبو حاتم: صالح[2].

فالحديث بهذا الإسناد لا يبلغ درجة الصحة، وكأن البخاري حكم عليه بالصحة لشاهده، وهو حديث أم هانئ في قول النبي ﷺ لها: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ» وهو مخرّج في الصحيحين وغيرهما[3].



(١) ابن حجر، التهذيب (١١/ ١١٧).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩/ ٤).

(٣) البخاري، الصحيح رقم ٣٥٧، ومسلم، الصحيح رقم ٨٢،٣٣٦ (١/ ٤٩٨).

المطلب الثاني:

تعريف الحديث الحسن
عند الأئمة قبل الدارقطني واطلاقاتهم له

١ ـ يعدّ تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن من أوائل التعاريف فقد قال في كتابه العلل آخر الجامع: «كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن»[(١)].

٢ ـ وعرّف الخطابي ـ عصريّ الدارقطني ـ الحديث الحسن بأنه «ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر أهل الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء»[(٢)].

ولم يخل التعريفان من انتقادات[(٣)]، على أن الحديث الحسن مما يصعب ضبطه بعبارة، وهذا مما شكى منه الحافظ الذهبي بقوله: «ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك»[(٤)]، ولهذا كثرت تعاريفه وتنوعت العبارات في وصفه[(٥)]. والأصل

---

(١) الترمذي، كتاب العلل آخر الجامع (٥/٧٥٨).
(٢) الخطابي، معالم السنن (١/٦).
(٣) انظر في هذا: السيوطي، تدريب الراوي (١/١٥٣ ـ ١٥٥).
(٤) الذهبي، الموقظة، ص٢٨.
(٥) انظر: ابن حجر، النكت (١/٣٨٥) وما بعدها.

أن صاحب التعريف يحاكم على تطبيقه على تعريفه لا أن يُعترض على تعريفه، وخاصة عند المتقدمين لأن المصطلحات لم تكن قد تميزت واتضحت بعدُ.

والإمام الترمذي هو أول من أكثر من استعمال الحديث الحسن وأشاد به في سننه، وقد سبقه إلى هذا شيخه البخاري حيث نقل عنه في كتابه العلل أحاديث كثيرة. وآثرت في ضرب الأمثلة على الحديث الحسن واستعمالاته أن لا أعرّج على سنن الترمذي، لأنه قد لقي من العناية والدراسة ما لم يلقه كتاب آخر.

❑ **وقد أطلق الأئمة المتقدمون «الحسن» على ما يلي:**

أولاً: الحديث الصحيح الذي توافرت فيه شروط الصحة المعتبرة.

وممن أطلق الحسن على الصحيح من العلماء:

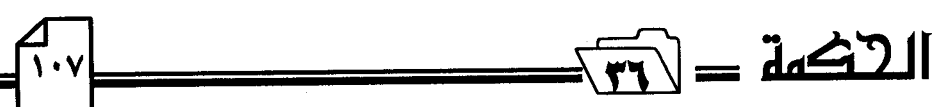
أ ـ الإمام الشافعي، فقد روى بإسناده عن ابن عمر أنه قال: «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته»[١]. ثم قال: «وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ: مسند حَسَن الإسناد».

أقول: والحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما[٢].

ويعلق الحافظ ابن حجر رحمه الله على تحسين الشافعي لإسناد هذا الحديث، فيقول: «فأما ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي (أي بإطلاق مصطلح الحسن) ومن قبله بل وفي عبارة أحمد بن حنبل فلم يتبين لي منهم إرادة المعنى الإصطلاحي، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك، فإن حكم

(١) الشافعي، اختلاف الحديث ص١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) البخاري، الصحيح رقم ١٤٥ و١٤٨ و١٤٩و ٣١٠٢، ومسلم الصحيح رقم ٢٦٦.



الشافعي على حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسناً خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته»[١].

أقول: إن قصد الحافظ بقوله: «خلاف الاصطلاح»، اصطلاح المتأخرين فنعم، وإن قصد اصطلاح المتقدمين فالأمر فيه نظر، لأن إطلاق الحسن على الصحيح في استعمالهم معروف، والأمثلة التي ما زلت أذكرها من أقوال العلماء خير دليل على ذلك.

ب ـ الإمام البخاري:

وقد حكم رَحِمَهُ اللهُ على أحاديث كثيرة بالحسن وهي صحيحة الإسناد بل ومنها أخرجها في صحيحه! أذكر منها:

حديث يعلى بن أمية الذي يقول فيه: سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧].

قال الترمذي في العلل: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: «هو حديث حسن»[٢].

والحديث رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما[٣].

وحديث سهل بن أبي حَثْمة في صلاة الخوف، نقل عنه الترمذي أنه حسَّنه[٤].

---

(١) ابن حجر، النكت (١/ ٤٢٥).
(٢) الترمذي، العلل الكبير، ص٨٨.
(٣) البخاري، الصحيح رقم ٣٢٣٠ و٣٢٦٦ و٤٨١٩ ومسلم، الصحيح رقم ٨٧١.
(٤) الترمذي، العلل الكبير، ص٩٨.

والحديث أخرجه البخاري ومسلم[1].

وحديث عبد الرحمن بن كعب عن جابر في شهداء أحد، نقل عنه الترمذي أنه حسنه[2].

والحديث رواه البخاري في صحيحه[3].

ج - الإمام أبو حاتم الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عنبسة بن عبد الواحد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس قال: «إياكم ومجالس الطرق فإن كان لا محالة فأدوا الطريق حقه».

قال أبي: «حدثناه يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة، ورواه أبان عن قتادة أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال». قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: «إن كان ذلك محفوظاً فهو حسن، وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديثُ أبان ذلكَ الحديثَ»[4].

أقول: والحديث من طريق سعيد عن قتادة رواته ثقات من رواة الصحيح.

ثانياً: الحديث الحسن، وهو الذي في إسناده راو قد خف ضبطه، (وهو الذي سماه المتأخرون الحسن لذاته).

وأمر خفة الضبط أمر نسبي لم يُضبط فكم من حديث حسَّنه قوم وضعَّفه آخرون بسبب هذا الأمر؛ ولذلك فإن بعض ما سأذكره من الأمثلة مما قد ينازع فيها.

(١) البخاري ، الصحيح، رقم ٤١٣١، ومسلم، الصحيح رقم ٨٤١.
(٢) الترمذي، العلل الكبير، ص١٤٦.
(٣) البخاري، الصحيح، رقم ١٣٤٣.
(٤) العلل (٢/ ٢٥٩).



فممن حسّن من الأئمة أحاديث وهي على شرط الحسن لذاته:

١ ـ الإمام البخاري: فقد حسَّن:

أ) حديث أبي بكرة في المسح على الخفين[١].

والحديث رواه ابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق المهاجر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه[٢].

وفي إسناده المهاجر أبو مخلد، قال فيه ابن معين: صالح. وقال الساجي: هو صدوق معروف، وقال أبو حاتم: ليّن الحديث ليس بذاك وليس بالمتقن يُكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث: «هو على شرط الحسن لذاته»[٤].

ب) وحديث عثمان بن عفان في تخليل اللحية في الوضوء.

قال الترمذي: قال محمد: «أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان». قلت: إنهم يتكلمون في هذا الحديث. فقال: هو حسن[٥].

والحديث رواه الترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان بن عفان[٦].

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم : «هذا

---

(١) نقله عنه الترمذي في العلل الكبير ص٥٥.

(٢) ابن ماجه، السنن، رقم ٥٥٦، وابن خزيمة، الصحيح ١٩٢ ؛ والدارقطني ، السنن (١/ ١٩٤).

(٣) انظر : ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢)؛ وابن معين، التاريخ، رواية الدوري (٢/٥٩٠)، وابن حبان، الثقات، (٧/ ٤٨٦)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٨٧).

(٤) ابن حجر، النكت (١/٤٢٨).

(٥) الترمذي ، العلل الكبير ص٣٣.

(٦) الترمذي، الجامع ٣١؛ وابن ماجه، السنن ٤٣٠، وابن خزيمة، الصحيح ١٥١ و١٥٢، وابن حبان ،الصحيح ١٠٨١، والحاكم، المستدرك (١/ ١٤٩).

إسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته غير عامر بن شقيق، ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه».

أقول: عامر بن شقيق، قال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وصحح حديثه ـ كما رأيت ـ ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم.

وفي علل الترمذي أحاديث عدة حسنها البخاري بحاجة إلى جمع ودراسة[2].

٢ ـ أبو زرعة الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وذكر حديث المقدام بن معدي كرب عن النبي ﷺ: **«الخال وارث من لا وارث له»** قال: هو حديث حسن. قال له الفضل الصائغ: أبو عامر الهوزنيّ (في المطبوع: الهودي) مَنْ هو؟ قال: معروف روى عنه راشد بن سعد لا بأس به[3].

أقول: الحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي في الكبرى وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طرق عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني به[4].

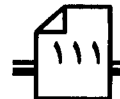
---

(١) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢)، وابن معين، التاريخ، رواية الدوري (٢/ ٢٨٧)، وابن حبان، الثقات (٧/ ٢٤٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/ ٦٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: الترمذي، العلل الكبير ص٣٥ و٣٦ و٦٣.

(٣) ابن أبي حاتم، العلل (٢/ ٥٠).

(٤) مسند أحمد (٤/ ١٣٣)، وسنن أبي داود ٢٨٩٩ و٢٩٠٠، وسنن النسائي الكبرى ٦٣٥٤ ـ ٦٣٥٦، وسنن ابن ماجه ٢٦٣٤، وصحيح ابن حبان ٦٠٣٥، وسنن الدارقطني (٤/ ٨٥ ـ ٨٦ و٨٦)، ومستدرك الحاكم (٤/ ٣٤٤).



قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، فتعقبه الذهبي بقوله: «علي بن أبي طلحة له أشياء منكرات».

أقول: وقال أبو داود: وهو إن شاء الله مستقيم الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث منكر ليس محمود المذهب. وأخرج له مسلم في صحيحه[1].

ثالثاً: الحديث الضعيف المنجبر (المعروف بالحسن لغيره):

وهو الذي حمل العلماء تعريف الترمذي السابق عليه. وذهب بعضهم إلى أن قول الترمذي في التعريف: «هو الحسن عندنا» أن هذا اصطلاح خاص له في كتابه السنن[2]. وهذا فيه نظر؛ بل الناظر في تحسين العلماء قبل الترمذي، كأحمد والبخاري، يجد أن هذا المعنى كان مستعملاً عندهم وأنه قد تأثر بهم.

❑ ومن الأمثلة على هذا النوع:

روى الترمذي في سننه من طريق شريك بن عبد الله النَّخعي عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «**من زرع في أرض بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته**». ثم قال: (هذا حديث حسن غريب، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقال: لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك)[3].

---

(١) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/١٨٨)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣/١٣٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥/٢٩٨).

(٢) انظر: السيوطي، تدريب الراوي (١/١٥٦).

(٣) الترمذي، الجامع، رقم ١٣٧٠، ورواه أحمد، المسند (٣/٤٦٥ و ٤/١٤١)، وأبو داود، السنن ٣٤٠٣، وابن ماجه، السنن ٢٤٦٦ من طرق عن شريك به.

أقول: الحديث فيه علتان:

الأولى: في إسناده شريك القاضي، ساء حفظه بعد القضاء ولذلك قال ابن عدي: والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف[1].

والثانية: الانقطاع بين عطاء ورافع بن خديج.

قال البيهقي عقب رواية الحديث: «قال الشافعي: الحديث منقطع لأنه لم يلق عطاء رافعاً»[2]. وقال أبو زرعة الرازي: لم يسمع عطاء من رافع بن خديج[3]. وقال أبو حاتم: قد أدركه[4].

وكأن البخاري حسّنه لأن له طرق أخرى عن رافع بن خديج[5]، يتقوى بها.

رابعاً: الحديث حَسَن المعنى، وليس الحسن المقبول.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث اختلف فيه شعبة والليث، فرواه شعبة فقال: عن المطلب، ورواه الليث فقال: عن ربيعة بن الحارث بن المطلب عن النبي ﷺ: **«الصلاة مثنى مثنى تَخشُّعٌ وتَضرُّعٌ وتمسكنٌ وتُقْنعُ بيديك»**، يقول: يرفعهما، وتقول: **«يا رب، يا رب فمن لم يفعل ذلك فهي خِداج»**.

---

(١) ابن عدي، الكامل (٤/ ١٣٣٧)، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٩٤).
(٢) البيهقي، السنن الكبرى (٦/ ١٣٦).
(٣) ابن أبي حاتم، المراسيل، ص١٢٩، والعلائي، جامع التحصيل ص٢٣٧.
(٤) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ٤٧٦).
(٥) انظر: سنن أبي داود ٣٣٩٩ و ٣٤٠٢، ومستدرك الحاكم (٢/ ٤١)، وسنن البيهقي (٦/ ١٣٦)، وعلل ابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦).





قلت لأبي: (هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال: حسن، قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن، فكررت عليه مراراً فلم يزدني على قوله حسن. ثم قال: الحجة سفيان وشعبة . قلت: فعبد ربه بن سعيد؟ قال: لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث)[1].

أقول: والحديث مع الاختلاف الذي فيه، مداره على عبد الله بن نافع بن العمياء لم يرو عنه إلا عمران بن أبي أنس، أخطأ فيه شعبة فقال: أنس بن أبي أنس، كما قال البخاري[2].

قال فيه ابن المديني: مجهول، وقال البخاري: لم يصح حديثه، وترجمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا[3].

خامساً: وقد وجد إطلاق الحسن على الأحاديث الغرائب.

ففي علل الإمام أحمد رواية عبد الله: حسين بن قيس يقال: له حَنَش، متروك الحديث له حديث واحد حسن، روى عنه التيمي في قصة البيع، أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي[4].

وحسين هذا ضعفه العلماء جداً. قال البخاري: «أحاديثه منكرة جداً ولا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن أبي حاتم

---

(١) ابن أبي حاتم، العلل (١/ ١٣٢، ١٣٣) رقم ٣٦٥، والحديث من طريق شعبة أخرجه: أحمد (٤/ ١٦٧)، وأبو داود ١٢٩٦، والنسائي في الكبرى ٦١٦، وابن ماجه ١٣٢٥. ومن طريق الليث رواه أحمد (١/ ٢١١؛ ٤/ ١٦٧)، والترمذي ٣٨٥، والنسائي في الكبرى ٦١٥.

(٢) انظر : الترمذي، الجامع (٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

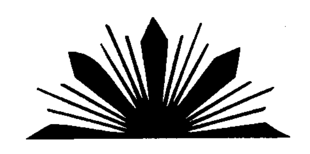
(٣) البخاري، التاريخ الكبير (٥/ ٢١٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦/ ٤٦).

(٤) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٨٦)، والعبارة في الكامل (٢/ ٧٦٣): روى عنه التيمي في قصة الشؤم، وفي التهذيب (٢/ ٣١٣): في قصة الشبرم.

عن أبيه: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، قيل له: أكان يكذب؟ قال: أسأل الله السلامة[1].

فحكم الإمام أحمد بالحسن على حديثه إما لغرابته أو لمعناه.

وفي فتح المغيث أمثلة لإطلاق العلماء الحسن على الأحاديث الغريبة، انظرها هناك، لئلا أطيل بذكرها[2].



(١) البخاري، التاريخ الكبير (٢/ ٣٩٣)، والضعفاء الصغير ص٤٢٤ - ضمن مجموع - والنسائي، الضعفاء ص٨٥؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣/ ٦٣)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٤).

(٢) السخاوي، فتح المغيث (١/ ٧٢).

المطلب الثالث:

تعريف الحديث «حسن صحيح» عند الأئمة قبل الدارقطني، وإطلاقاتهم له

لم أجد تعريفاً عند المتقدمين للحديث «حسن صحيح «باللفظ المركب هذا، ومن المعروف أن الإمام الترمذي قد أكثر في سننه من إطلاق هذا المصطلح في الحكم على أحاديث كتابه، ولعل عدة الأحاديث المحكوم عليها بهذا الحكم عنده تبلغ أكثر من نصف أحاديث الكتاب!

وقد خاض العلماء في معرفة معنى هذا المصطلح عند الترمذي كثيراً، وحُمِّل من المعاني ما لا يحتمل. وجُل ما قيل لا يخلو من مقال، وفي ظني أن الأمر بحاجة إلى دراسة استقرائية، وإلا فما يبقى مجرد أقوال لا دليل عليها[1].

وقد استعمل جمع من العلماء قبل الترمذي هذا المصطلح، منهم: أحمد، وابن راهويه، والبخاري، وأبو حاتم.

❑ فمن الأمثلة على استعمال «الحسن صحيح» بمعنى الصحيح:

١ ـ روى الترمذي في سننه من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْزَى،

(١) وقد أثبت صدق ما أقول دراسة الدكتور عداب الحمش في رسالته عن الترمذي التي أشرت إليها في أول البحث حيث خلص بدراسته الاستقرائية لهذا المصطلح إلى القول (١/٤٣٦): «إن التتبع لاستعمال الترمذي مصطلح «حسن صحيح» يشير إلى أن هذه الرتبة هي العليا عند الترمذي وهي شرط البخاري ومسلم في نظره».

عن أبيه، عن عمّار بن ياسر: «أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين». ثم قال: (حديث عمار حديث حسن صحيح. قال إسحاق بن إبراهيم (هو ابن راهويه): حديث عمار في التيمم للوجه والكفين هو حديث حسن صحيح)[1].

أقول: والحديث في الصحيحين من هذا الوجه[2].

٢ ـ قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلْبَس، عن أبي إدريس، عن عبد الله بن حَوالة عن النبي ﷺ قال: «**يجندون أجناداً**». قال: هو صحيح حسن غريب[3].

أقول: إبراهيم بن شيبان قال عنه أبو حاتم نفسه: لا بأس به[4]. وهذه عبارة توثيق عنده في الغالب، وباقي رواته ثقات، والحديث له طرق كثيرة عن عبد الله بن حوالة ، هذا أحسنها[5].

٣ ـ قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة، عن زيد بن واقد، عن مغيث بن سُمَيّ، عن عبد الله بن عمرو قال: قيل: يا رسول الله: أي الناس أفضل؟ قال: «**محموم القلب صدوق اللسان**» الحديث.

قال أبي: (هذا حديث صحيح حسن، وزيد محله الصدق وكان يرى القدر)[6].

---

(١) الترمذي، الجامع (١/٢٦٩، ٢٧٠) حديث رقم ١٤٤.
(٢) البخاري، الصحيح، رقم ٣٣٨، ومسلم، الصحيح، رقم ٣٦٨، ١١٢.
(٣) ابن أبي حاتم، العلل (١/٣٣٧) رقم ١٠٠١ ورواه ابن حبان ٧٣٠٦، والحاكم (٤/٥١٠) من طريق مكحول عن أبي إدريس به.
(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/١٠٥ ـ ١٠٦).
(٥) انظر : مسند أحمد (٤/١١٠؛ ٥/٣٣، ٣٤؛ ٥/٢٨٨)؛ وسنن أبي داود ٢٤٨٣؛ المعرفة والتاريخ للفسوي (٢/٢٨٨، ٣٠٢).
(٦) ابن أبي حاتم، العلل (٢/١٢٧) رقم ١٨٧٣.





أقول: عبارة أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل»: «زيد لا بأس به محله الصدق»[١].

وزيد هذا وثقه أحمد وابن معين ودحيم والعجلي والدارقطني[٢].

وهذا يعني أن عبارة أبي حاتم تفيد التوثيق.

والحديث رواه ابن ماجه من هذا الوجه[٣]. قال البوصيري: (هذا إسناد صحيح)[٤].

وهذا مثال على إطلاق «حسن صحيح» على حديث في إسناده اختلاف:

روى الترمذي في سننه حديث معاذ في اختصام الملأ الأعلى وقال بعده: (هذا حديث حسن صحيح، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح)[٥].

والحديث ذكر طرقه الدارقطني وقال: ليس فيها صحيح وكلها مضطربة[٦].

وقال محمد بن نصر: « هذا حديث قد اضطربت الرواة في إسناده على ما بيّنا وليس يثبت إسناده عند أهل المعرفة بالحديث»[٧].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٤).
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٨).
(٣) ابن ماجه، السنن رقم ٤٢١٦.
(٤) البوصيري، مصباح الزجاجة (٢/ ٣٤١).
(٥) الترمذي، الجامع (٥/ ٣٦٩) حديث رقم ٣٢٤٩.
(٦) الدارقطني، العلل (٦/ ٥٤ ـ ٥٧). وانظر تخريج محقق الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٧٣ ـ ٧٩) فقد أفاد وأجاد جزاه الله خيراً.
(٧) قيام الليل ص٣٣.



المبحث الثاني:

مصطلحات الإمام الدارقطني في السنن:
«صحيح، حسن، حسن صحيح»

المطلب الأول:

الحديث الصحيح عند الدارقطني

لقد تنوعت ألفاظ الإمام الدارقطني في حكمه على الحديث بالصحة، وتفاوتت قلة وكثرة. وهذه الألفاظ هي: «صحيح» وهو أكثره استعمالاً عنده[(١)]، و«صحيح ورواته كلهم ثقات»[(٢)]، و «صحيح كلهم ثقات»[(٣)]، و«صحيح إسناده حسن ورواته كلهم ثقات»[(٤)]، و«ثابت صحيح»[(٥)]، وقد يقيد صحته فيقول: «صحيح موقوف»[(٦)]، و«موقوف صحيح»[(٧)]، و«صحيح عن فلان»[(٨)].

---

(١) استعمله الدارقطني في سننه خمسين مرة ، وهذه أماكن وجودها: (١/٦٣، ٦٤) (٣ مرات)، ٦٥ (٣ مرات)، ١٢٥ (٣ مرات)، ١٢٦ (٣ مرات)، ١٢٨، ١٣٠ (مرتان)، ١٣١، ١٣٤، ١٤٣، ١٤٤ (٣ مرات)، ١٤٥ (٥ مرات)، ١٤٦ (مرتان)، ١٤٨، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٦ (٣ مرات)، (٢/ ٦٠، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١) (مرتان)، ٢٠٥، ٢٠٧ (٣ مرات)، (٣/ ٦٥، ٩١، ٢٢٢؛ ٤/ ٣٣، ١١٥).

(٢) وجدته في السنن في موطن واحد (١/ ٣٠٥).

(٣) وجدته في السنن في موطنين (١/ ٥٨، ٣١٢).

(٤) وجدته في السنن في موطن واحد (١/ ٦٤).

(٥) وجدته في السنن في موطنين (١/ ٣٣٧؛ ٣/ ١٠٨).

(٦) وجدته في السنن في موطن واحد (١/ ٦٤).

(٧) وجدته في السنن في موطن واحد (١/ ١١٧).

(٨) وجدته أربع مرات (١/ ١١٨، ٢٩٩؛ ٢/ ١٦٢) مرتين.

وهناك ألفاظ في تصحيح الإسناد: «إسناده صحيح» وهو كثير الاستعمال عنده[(١)]، و«صحيح الإسناد»[(٢)]، و«إسناد صحيح وكلهم ثقات»[(٣)]، و«إسناد صحيح ثابت»[(٤)]، و«إسناد ثابت صحيح»[(٥)] و«إسناد متصل صحيح»[(٦)]، و«إسناد صحيح موقوف»[(٧)].

وهناك فرق عند المتأخرين بين لفظي: «صحيح»، و«إسناده صحيح»، فالحكم بالصحة حكم على السند والمتن، وأما «إسناده صحيح» فهي حكم على الإسناد دون النظر للمتن، هذا ما قالوه في الفرق بينهما.

قال ابن الصلاح: (غير أن المصنّف المعتمد منهم إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم)[(٨)].

فتعقبه الحافظ ابن حجر بأن الصواب: (التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق وبين من لا يفرق، فمن عُرف من حاله بالاستقراء التفرقة يُحكم له بمقتضى ذلك ويحمل إطلاقه على

---

(١) تكرر استعماله احدى وأربعين مرة وهي: (١/ ٣٧، ٤٠، ٥١، ٥٣) (مرتان)، ٥٤ (مرتان)، ٥٦، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٥٠ (مرتان)، ٣٥١، ٣٥٦، (٢/ ١٦٥)، ١٦٦ (مرتان)، ١٧١، ١٧٦، ١٨٠ (مرتان)، ١٨٥، ١٨٦ (مرتان)، ١٨٩ (مرتان)، ١٩٠، ١٩٢ (مرتان)، ١٩٤، ١٩٧ (مرتان)، ١٩٨ (مرتان)، ٢٠٤، ٢٠٥ (٣مرات)، ٢٠٦.

(٢) وجدته في موطن واحد (١/ ١٩٦).

(٣) وجدته في موطنين (٢/ ١١٥، ١٧٨).

(٤) وجدته في ثلاثة مواطن (١/ ٣٤٥؛ ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٥) وجدته في أربعة مواطن: (١/ ١٠٨، ٣٣٩، ٣٤٨؛ ٢/ ٢٨٢).

(٦) وجدته مرة واحدة (٢/ ١٦٧).

(٧) وجدته مرتين (٢/ ١٩٦، ١٩٧).

(٨) مقدمة ابن الصلاح ص٣٥.



الإسناد والمتن معاً، وتقييده على الإسناد فقط، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائماً وغالباً إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف آخراً)[١].

أقول: ويظهر أنه من عادة كثير من العلماء أنهم لا يفرقون. والناظر في أحكام المتقدمين على الحديث كالإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم وغيرهم، لا يجد في الغالب وصفاً لصحة الإسناد أو لحسنه، وإنما يقولون: صحيح أو حسن أو.

وقد وجدت الدارقطني أطلق الوصفين: الصحة وصحة الإسناد على نفس الحديث:

فقد روى من طريق سفيان بن عيينة: ثنا الزهري ،عن محمود بن الربيع أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: قال النبي ﷺ : «**لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب**»[٢].

وقال: «هذا إسناد صحيح».

ثم رواه من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب به بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»[٣]، وقال: «هذا صحيح أيضاً، وكذلك رواه صالح بن كيسان ومعمر والأوزاعي وعبد الرحمن بن إسحاق وغيرهم عن الزهري»[٤].

وقول العالم: إن هذا حديث «صحيح» قد يريد به صحة المتن، وإن كان هناك راو ضعيف في الإسناد، أما أن يقول: «إسناده صحيح»

---

(١) ابن حجر، النكت (١/ ٤٧٤).

(٢) الدارقطني، السنن (١/ ٣٢٢) ورواه من هذا الوجه البخاري، الصحيح ٧٥٦ ومسلم، الصحيح ٣٩٤.

(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٣٢٢)، ورواه من هذا الوجه مسلم، الصحيح ٣٩٤، ٣٥.

(٤) وانظر مثالاً آخراً على هذا في السنن (١/ ٣٤٦).

وفيه راو ضعيف أو مجهول أو فيه علة، هذا أمر مستغرب، وقد رأيت هذا في مواطن من سنن الدارقطني، لذلك رأيت أن أبيّن طريقته في كل وصفٍ منها على حِدَة فأبدأ أولاً بقوله: «صحيح»، وثانياً بقوله: «إسناده صحيح».

أولاً: قول الدارقطني «هذا صحيح»:

❑ **لقد أطلق الدارقطني هذا المصطلح على ما يلي:**

أولاً: الحديث الصحيح الجامع لشروط الصحة المشهورة، وهي: الاتصال والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة.

وهذا هو أكثر استعمالات الدارقطني له.

ولنضرب بعض الأمثلة على سبيل الاختصار:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق سفيان، عن عمرو بن ميمون، عن سُليمان بن يسار، عن عائشة قالت: إنْ كنت لأتبعه من ثوب رسول الله ﷺ فأغسله. وقال: صحيح.

ثم رواه من طريق آخر عن عمرو بن ميمون به نحوه، وقال: صحيح[(١)].

والحديث من هذا الوجه في الصحيحين وغيرهما[(٢)].

المثال الثاني: روى حديث ابن عباس في قصة قراءة الفاتحة على اللديغ ثم ذكر فيه قول النبي ﷺ: «**إن أحقَّ ما أخذتم عليه أجراً كتابُ الله** ﷻ». ثم قال: أُخرج في الصحيح.

---

(١) الدارقطني، السنن (١/ ١٢٥).

(٢) البخاري، الصحيح ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ١٣٢، ومسلم، الصحيح، ٢٨٩.



ثم رواه من وجه آخر وقال: هذا صحيح، أخرجه البخاري(١).

والأمثلة في كتاب السنن كثيرة جداً(٢).

ثانياً: الحديث الضعيف، لضعف في أحد رواته أو لانقطاع في إسناده لكن له متابع، أو شاهد.

● فمن الأمثلة على النوع الأول (الذي له متابع):

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق عبد الوهاب بن الضحاك: ثنا إسماعيل بن عيّاش، عن هشام بن عُروة، عن أبي الزّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الكلب يلغ في الإناء أنه يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً.

وقال: (تفرد به عبد الوهاب عن إسماعيل وهو متروك، وغيره يرويه عن إسماعيل بهذا الإسناد فاغسلوه سبعاً، وهو الصواب).

ثم رواه من طريق آخر عن إسماعيل به عن النبي ﷺ قال: **«فاغسلوه سبعَ مرات»**. ثم قال: (وهو الصحيح، هذا صحيح)(٣).

فحكم على حديث إسماعيل بن عيّاش من هذا الوجه بأنه صحيح، مع أن إسماعيل ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهنا يروي عن هشام بن عروة وهو ليس منهم، وقد ذكر الدارقطني نفسه إسماعيل في مواطن من سننه، فقال مرّة: (مضطرب الحديث)، ومرة: (مضطرب الحديث عن غير الشاميين)، ومرّة أخرى: (واليمان بن عدي وإسماعيل بن عياش ضعيفان)(٤). ولكن إسماعيل توبع، فقد رواه ابن حبان من طريق يونس بن بُكير عن

---

(١) الدارقطني، السنن (٣/ ٦٥). وانظر: صحيح البخاري رقم ٥٧٣٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: الدارقطني، السنن (١/ ٦٤، ٦٥، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨، ٣٠٥، ٣٤٦، ٢/ ٦٠، ١٧٠، ١٧١؛ ٣/ ١٠٨، ١١٥).

(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٦٥ ـ ٦٦).

(٤) الدارقطني، السنن (٣/ ٣٠؛ ٤/ ١١٨، ٢٣٠).

هشام بن عروة به[١]. ورواه مالك في الموطأ عن أبي الزناد به، ومن طريق مالك أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما[٢].

والحديث له طرق عن أبي هريرة، لا أطيل بذكرها.

المثال الثاني: روى الدارقطني الحديث السابق من طريق أبان: ثنا قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة فذكره، إلا أنه قال: السابعة بالتراب. وقال: وهذا صحيح. ثم رواه من طريق سعيد بن بشير عن قتادة به إلا أنه قال: الأولى بالتراب. وقال: هذا صحيح[٣].

وسعيد بن بشير هذا اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيف حديثه، بل قال ابن نمير: يروي عن قتادة المنكرات[٤]. لكنه هنا توبع كما رأيت، فصحح لهذا الدارقطني حديثه.

المثال الثالث: روى من طريق أبي هلال الراسبي: ثنا قتادة، عن أنس قال: «كنا نأتي مسجد رسول الله ﷺ فننام، فلا نُحدِث لذلك وضوءاً» . ثم قال: صحيح[٥].

أقول: الحديث في إسناده أبو هلال الراسبي محمد بن سليم فيه كلام، قال أحمد بن حنبل: (يحتمل في حديثه إلا أنه يخالف في قتادة وهو مضطرب الحديث)، وقال ابن معين: (صدوق)، وقال مرّة: (ليس به بأس)، وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث لأبي هلال عن قتادة عن أنس كلها أو عامتها غير محفوظة)[٦].

---

(١) ابن حبان، الصحيح، رقم ١٢٩٤.
(٢) مالك ،الموطأ (١/ ٣٤)، والبخاري، الصحيح، ١٧٢ ، ومسلم، الصحيح، ٢٧٩، ٩٠.
(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٦٤).
(٤) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٩ ـ ١٠).
(٥) الدارقطني،السنن (١/ ١٣٠)، ورواه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢١٩).
(٦) ابن عدي، الكامل (٦/ ٢٢١٨)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٤)، وانظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٩/ ١٧٣).



وأبو هلال لم ينفرد، بل توبع، تابعه سعيد بن أبي عروبة وشعبة ومعمر وهشام الدّستوائي وغيرهم[1].

● ومن الأمثلة على النوع الثاني: (الضعيف الذي له شاهد):

روى الدارقطني من طريق عبد الملك بن عُمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ [هود: ١١٤]. ثم قال: صحيح[2].

الحديث رواه أحمد في مسنده والترمذي والطبري في تفسيره والطبراني في المعجم الكبير من طرق عن عبد الملك بن عمير به[3].

قال الترمذي: (هذا حديث ليس إسناده بمتصل؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين، وقد روى عن عمر).

وفي الحديث علة أخرى وهي الإرسال، فقد رواه شعبة عن عبد الملك به مرسلاً لم يذكر معاذاً فيه، ذكر هذا الدارقطني نفسه في كتابه العلل[4].

وللحديث شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما[5].

---

(١) انظر: صحيح مسلم ١٢٥،٣٧٦؛ وسنن أبي داود ٢٠٠؛ ومسند أبي يعلى ٣١٩٩؛ وسنن الدارقطني (١/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٢) الدارقطني، السنن (١/ ١٣٤).
(٣) مسند أحمد (٥/ ٢٤٤)، وجامع الترمذي رقم ٣١٢٣، وتفسير الطبري (١٢/ ١٦٢)، والمعجم الكبير (٢٠/ ١٣٦ ـ ١٣٧) ٢٧٧ ـ ٢٧٨.
(٤) الدارقطني، العلل (٦/ ٢٣٥).
(٥) صحيح البخاري رقم ٤٦٨٧،٥٢٦ وصحيح مسلم ٢٧٦٣.

وإطلاق الصحة على هذه الأحاديث وأمثالها غير مألوف عند المتأخرين بل يقولون: هي حسنة لغيرها.

ثانياً: قول الدارقطني «إسناده صحيح»:

بالنظر في هذا المصطلح عند الدارقطني وجدته أطلقه على ما يلي:

أولاً: الحديث الصحيح الذي توافرت فيه شروط الصحة المعروفة.

وهو المعنى المشهور لهذا المصطلح عنده.

❑ ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق بُكير بن عبد الله، عن أبي السائب مولى أبي زُهرة أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب»**[1]. وقال: إسناده صحيح.

والحديث أخرجه مسلم والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه[2].

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق الأعمش، عن عُمارة، عن أبي معمر، عن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا صلاةَ لرجل لا يُقيم صُلبه في الركوع والسجود»**. وقال: هذا إسناد ثابت صحيح[3].

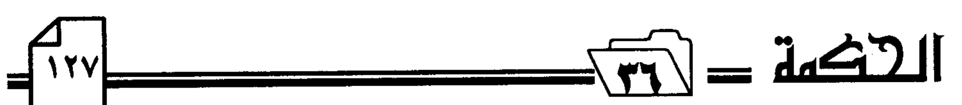
والحديث رواه أحمد والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وغيرهم من طرق عن الأعمش به[4].

(١) الدارقطني، السنن (١/ ٥٢).

(٢) صحيح مسلم رقم ٢٨٣، وسنن النسائي (١/ ١٩٧)، وصحيح ابن خزيمة ٩٣، وصحيح ابن حبان ١٢٥٢.

(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٣٤٨).

(٤) مسند أحمد (٤/ ١٢٢)، وجامع الترمذي ٢٦٥، وسنن أبي داود ٨٥٥، وسنن النسائي (٢/ ١٨٣؛ ٢/ ٢١٤)، وسنن ابن ماجه ٨٧٠، وصحيح ابن خزيمة ٥٩١، ٦٦٦.





قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

أقول: ورجاله من رجال الصحيح[1].

ثانياً: الحديث الحسن، الذي فيه راو خف ضبطه لكنه متابع.

❑ ومن الأمثلة على هذا:

المثال الأول: أخرج الدارقطني من طريق علي بن غُراب، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أسلم مولى عمر أن عمر بن الخطاب كان يسخّن له ماء في قُمْقُم ويغتسل به.

وقال: إسناد صحيح[2].

والحديث رواه البيهقي من طريق الدارقطني ونقل عنه تصحيحه إياه[3].

أقول: وفي إسناده راويان متكلم فيهما:

الأول: علي بن غاراب، قال فيه الدارقطني نفسه: يُعتبر به[4]. وذكره في العلل مع جماعة وصفهم بأنهم ثقات أثبات[5].

الثاني: هشام بن سعد، وهو وإن أخرج له مسلم، إلا أن العلماء تناولوه، وقال الدارقطني نفسه: غمزوه، وليس به بأس، وفي حفظه شيء[6].

---

(١) وانظر أمثلة أخرى في سنن الدارقطني: (١/ ٥٣، ٥٤، ٣٥٠، ٣٥٦؛ ٢/ ١٨٧، ١٩٠، ١٩٤).
(٢) الدارقطني، السنن (١/ ٣٧).
(٣) البيهقي، السنن الكبرى (١/ ٦).
(٤) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٢٥).
(٥) المصدر السابق.
(٦) سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني ص٣٨.

لكن علي بن غراب وهشام بن سعد كلاهما متابع.

فقد روى الحديث ابن أبي شيبة من طريق وكيع عن هشام بن سعد به[1].

ورواه ابن أبي شيبة كذلك من طريق الدراوردي وعبد الرزاق ـ كما في التلخيص الحبير ـ من طريق معمر، كلاهما عن زيد بن أسلم به[2].

فقد يكون الدارقطني حكم على الحديث بالصحة لأن الراويين المتكلم فيهما كلاهما قد توبع.

تنبيه هام: رأينا كيف اختلفت عبارة الدارقطني في علي بن غراب، فتارة قال فيه: يُعتبر فيه، وتارة ذكره في جملة من الثقات الأثبات، وقد يبدو هذا تناقض، والصحيح أنه لا تناقض، وقد وقفت في هذه المسألة على كلام للعلامة المعلمي اليماني في كتابه «التنكيل» أذكره لنفاسته: قال رَحِمَهُ اللهُ: (ينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين:

الأول: أن يُسأل عنه فيجيل فكره في حاله في نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به.

الثاني: أن يستقر في نفسه هذا المعنى ثم يتكلم في ذاك الراوي في صدد النظر في حديث خاص من روايته. فالأول هو الحكم المطلق الذي لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، أما الثاني فإنه كثيراً ما ينحى به نحو حال الراوي في ذاك الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم المطلق في الراوي أنه صدوق كثير الوهم ثم تكلم فيه في صدد حديث من روايته ثم في صدد حديث آخر وهكذا، فإنه كثيراً ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته، فمن هذا: أن

---

(1) ابن أبي شيبة، المصنف (1/38).

(2) ابن أبي شيبة، المصنف (1/38)؛ وابن حجر، التلخيص الحبير (1/22).



الحجاج بن أرطاة عند الدارقطني صدوق يخطئ فلا يحتج بما ينفرد، واختلفت كلماته فيه في السنن، فذكره (ص٣٥) في صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطني في جملة: «الحفاظ الثقات»، وذكره (ص٥٣١) في صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعراً وشريكاً فقال الدارقطني: «حجاج ضعيف» وذكره في مواضع أخرى فأكثر ما يقول: لا يحتج به)[١].

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق يعقوب بن كاسب: ثنا سلمة بن رجاء، عن الحسن بن فُرات القزّاز، عن أبيه، عن أبي حازم الأشجعي، عن أبي هريرة قال: «إن النبي ﷺ نهى أن يُستنجى بروث أو عظم، وقال: إنهما لا يطهران». وقال: إسناد صحيح[٢].

الحديث رواه ابن عدي من طريق يعقوب بن كاسب به[٣]، ذكره في ترجمة سلمة بن رجاء، وسلمة هذا قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وقال ابن عدي: حدّث عن قوم بأحاديث لا يتابع عليها، وقال الدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث[٤]. وقد أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الفضائل كأنه متابع عليه[٥].

ويعقوب ين حميد بن كاسب فيه كلام، وقيل: إن البخاري روى عنه[٦].

---

(١) المعلمي اليماني، التنكيل (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).
(٢) الدارقطني، السنن (١/ ٥٦).
(٣) ابن عدي، الكامل (٣/ ١١٧٩).
(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٧).
(٥) ابن حجر، هدي الساري ص٤٠٧.
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٣٦) وهدي الساري ص٤٥٤.

فأخشى أن يكون الدارقطني إنما صحح إسناده لأن له طريقاً آخر عن أبي هريرة بمعناه[1]، فلا مانع من إطلاق الصحة عليه عنده ـ كما سبق ـ والله أعلم.

ثالثاً: **الحديث الضعيف**، الذي في إسناده راو ضعيف، ولكنه متابع أو له ما يشهد له.

❑ ومن الأمثلة على الإسناد الذي فيه راو ضعيف، ولكنه متابع:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق حاجب بن سليمان: ثنا مُؤمل: ثنا سفيان: عن عبد الله بن عيسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: لم يُرخص في صوم أيام التشريق إلا لمتمتع لم يجد الهدي. وقال: إسناد صحيح[2].

الحديث في إسناده مؤمل بن إسماعيل العدوي متكلم فيه، قال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فعظمه ورفع من شأنه إلا أنه يهم في الشيء.. وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ. وحَسَّن ابن معين القول فيه فقال: ثقة، أي في دينه، كما يظهر من أقوال أهل الجرح فيه[3].

فالحديث صححه الدارقطني لأن مؤمل بن إسماعيل توبع، فقد أخرجه من قبل من طريق غندر عن شعبة به[4].

قال الحافظ ابن حجر: (وهذا الحديث في حكم المرفوع، وهو مثل قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخّص لنا في كذا)[5].

(١) الحديث في صحيح البخاري رقم ١٥٥و٣٨٦ قال: ابغني أحجاراً ولا تأتني بعظمٍ ولا رَوْث.
(٢) الدارقطني، السنن (٢/ ١٨٦).
(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٠).
(٤) ورواه من هذا الطريق البخاري، الصحيح رقم ١٩٩٧ و١٩٩٨.
(٥) ابن حجر، التلخيص الحبير (٢/ ١٩٦).



المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق يحيى بن أيوب، عن عُبيدالله بن أبي جعفر، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عُروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«من مات وعليه صيام صام عنه وليه»**.

وقال: (هذا إسناد صحيح، وكذلك رواه عمرو بن الحارث عن عبيدالله بن أبي جعفر)[١].

أقول: في إسناده يحيى بن أيوب وهو الغافقي، فيه كلام كثير، وقال فيه الدارقطني نفسه: في بعض حديثه اضطراب[٢]. كذا العبارة في تهذيب التهذيب، وزاد الذهبي: سيئ الحفظ[٣]، وقال في موطن آخر: في حديثه شيء يقارب[٤].

ويحيى هذا استشهد به البخاري، وأخرج له مسلم والباقون، وقد توبع، كما ذكر الدارقطني نفسه، حيث تابعه عمرو بن الحارث، وهذه المتابعة في الصحيحين أيضاً[٥].

❑ ومن الأمثلة على الحديث الضعيف الذي له ما يشهد له:

روى الدارقطني من طريق عبد العزيز بن أبي حازم: ثنا أبي، عن مسلم وهو ابن قُرط عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: **«إذا ذهب أحدكم لحاجة فليستطب بثلاثة أحجار فإنها تجزيه»**. وقال: إسناد صحيح[٦].

---

(١) الدارقطني، السنن (٢/ ١٩٥).
(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٤).
(٣) الذهبي، «من تكلم فيه وهو موثق» رقم ٣٦٧.
(٤) سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره للدارقطني ص٤٠.
(٥) البخاري، الصحيح ١٩٥٢؛ ومسلم، الصحيح ١١٤٧.
(٦) الدارقطني، السنن (١/ ٥٥).

أقول: في إسناده مسلم بن قُرط لم يرد عنه إلا أبو حازم سَلَمة بن دينار، قال ابن حجر في التهذيب: قال ابن حبان: هو يخطئ[1]. قال الحافظ: (هو مقل جداً وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف، وقد قرأت بخط الذهبي: لا يعرف. وحَسّن الدارقطني حديثه المذكور)[2].

هكذا قال الحافظ: حسَّن الدارقطني حديثه، وهي في حاشية سنن الدارقطني أيضاً: إسناد حَسَن، لكن نقل ابن الجوزي في التحقيق عنه قوله: إسناده صحيح[3].

وقال ابن عبد الهادي: (ذكر الدارقطني الاختلاف فيه (أي في الحديث) في العلل ثم قال: وحديث أبي حازم عن مسلم بن قرط ليس بالمشهور وهو حجازي)[4].

ونقل الحافظ في «التلخيص» عن الدارقطني في العلل أنه صححه[5].

والحديث له شواهد بمعناه عن جمع من الصحابة بعضها في الصحيح[6].

وإطلاق صحة الإسناد على هذه الأمثلة وأشباهها من الأمور الغريبة التي لا تعرف في كتب المتأخرين، ومعرفة هذا الأمر عند الدارقطني قد يساعد في فهم أحكام من سبقه على الأحاديث.

---

(١) في الثقات المطبوع (٤/ ٤٤٧) لم يذكر فيه شيئاً.

(٢) ابن حجر، التهذيب (١٠/ ١٢١)؛ وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٤/ ١٠٦).

(٣) التحقيق مع التنقيح (١/ ٩٢). وفي طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط لسنن الدارقطني (١/ ٨٥): إسناد حسن. وفي نسخة: صحيح.

(٤) ابن عبدالهادي ،تنقيح التحقيق (١/ ٩٣).

(٥) ابن حجر، التلخيص (١/ ١٠٩).

(٦) انظر المصدر السابق (١/ ١١٠).



رابعاً: وأطلق الدارقطني صحة الإسناد على السند الذي فيه راو مجهول الحال.

ومن المعروف أن المجهول نوعان: مجهول العين، ومجهول الحال.

ومجهول العين هو: «من روى عنه واحد ولم يوثق»[(١)].

ومجهول الحال هو: «من روى عنه اثنان ومن لم يوثقه معتبر»[(٢)].

والراوي إذا روى عنه اثنان ترتفع عنه جهالة العين، لكن هل تثبت عدالته؟ أكثر المحدثين على أنها لا تثبت[(٣)]، أما عند الدارقطني فترتفع الجهالة وتثبت العدالة، وفي هذا يقول في كتابه السنن: (وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً فإن كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل عنه انفرد بخبر وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم)[(٤)].

ونقل عنه السخاوي قوله: (من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته)[(٥)].

ولذلك وجدت الدارقطني يقول في أسانيد: إسناده صحيح، مع أن في رواته من لم يُنص على عدالته، لكن هو عنده صحيح، وعند غيره عكس ذلك.

---

(١) انظر: ابن حجر، نزهة النظر ص١٠٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظر: اللكنوي، الرفع والتكميل ص٣٤٨.
(٤) الدارقطني، السنن (٣/ ١٧٤).
(٥) السخاوي، فتح المغيث (١/ ٣٢٢).

❑ وأضرب أمثلة على هذا:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق عبد الله بن سَوَادة القُشيري، عن أبيه، قال: سمعت سمرة بن جندب يخطب وهو يقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا يمنعنّ من سحوركم أذان بلال ولا بياض الأفق الذي هكذا حتى يستطيل**». وقال: إسناده صحيح[1].

الحديث رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي والطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن سوادة به[2].

وفي إسناده سوادة روى عنه جَمع، قال أبو حاتم: شيخ[3].

وقد فسَّر ابن القطان الفاسي معنى «شيخ» عند المحدثين فقال: (هذا يعني أنه ليس من أهل العلم وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث فأخذت عنه)[4]

وقال في موطن آخر: (وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم)[5].

فإذن سوادة هذا لم يُعرف بجرح ولا تعديل، ولكن روى عنه جمع فهو عند الدارقطني ممن ثبتت عدالته فلذلك صحح حديثه.

---

(١) الدارقطني، السنن (٢/ ١٦٦).

(٢) أحمد، المسند (٥/ ٧، ٩، ١٣)؛ ومسلم، الصحيح ١٠٩٤؛ وأبو داود، السنن ٢٣٤٦؛ والترمذي، الجامع ٧٠٥؛ والنسائي، المجتبى (٤/ ١٤٨)؛ والطبراني، المعجم الكبير ٦٩٨٠ - ٦٩٨٣.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤/ ٢٩٢).

(٤) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٠٨).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٤١٧).



ومسلم لم يخرج له في الأصول وإنما أخرج له في المتابعات. والحديث له شاهد من حديث ابن مسعود رواه البخاري ومسلم[1].

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق أبي مالك الأشجعي: ثنا حسين بن الحارث الجَدلي، عن الحارث بن حاطب -صحابي- حديثاً في رؤية الهلال. وقال: إسناد متصل صحيح[2].

أقول: الحارث بن حاطب هذا صحابي، وذكره ابن حبان في التابعين فوهم، كما قال الحافظ[3].

وفي إسناده الحسين بن الحارث، روى عنه جمع، وقال ابن المديني: معروف.

وعبارة ابن المديني هذه لا تدل على التوثيق، ولما قال البزار في أحد الرواه: إنه معروف، قال ابن القطان: (وهذا غير كافٍ فيما يبتغى من عدالته، فكم من معروف غير ثقة)[4].

فالرجل روى عنه جماعة، فهو عند الدارقطني قد ثبتت عدالته. والله أعلم.

خامساً: أطلق الدارقطني صحة الإسناد على بعض الأحاديث مع أنها معلولة (أقصد العلة بالمعنى الخاص وهي العلة الخفية).

❑ ومن الأمثلة على ذلك مما وقفت عليه:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق بشر بن بكر: ثنا موسى بن عُلي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر قال: خرجت من الشام إلى المدينة يوم

(١) البخاري، الصحيح رقم ٦٢١؛ ومسلم، الصحيح، رقم ١٠٩٣.
(٢) الدارقطني، السنن (٢/ ١٦٧). ورواه أيضاً من نفس الطريق: أبو داود، السنن ٢٣٣٨؛ وابن قانع، معجم الصحابة (١/ ١٧٧)؛ والبيهقي، السنن الكبرى (٤/ ٢٤٧).
(٣) ابن حبان، الثقات (٤/ ١٢٩)؛ وابن حجر، الإصابة (١/ ٢٧٥).
(٤) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢١٥).

الجمعة، فدخلت المدينة يوم الجمعة، ودخلت على عمر، فقال: متى أولجت خفيك في رجليك؟ قلت: يوم الجمعة، قال: فهل نزعتهما؟ قلت: لا، قال: أصبت السنة.

قال أبو بكر (شيخ الدارقطني): هذا حديث غريب.

قال أبو الحسن (أي الدارقطني): وهو صحيح الإسناد[١].

كذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع أنه قد كشف عن علة الحديث في علله، فذكر الإسناد هذا ثم قال: «وتابعه مفضل بن فضالة وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح فقالا فيه: أصبت السنة»[٢].

«وخالفهم عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب والليث بن سعد فقالوا فيه: فقال عمر: أصبت[٣]، ولم يقولوا: «السنة» كما قال من تقدمهم، وهو المحفوظ، والله أعلم»[٤]. فثبت أن قوله: «السنة» في الحديث زيادة معلولة.

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق غسان بن مُضر: ثنا أبو مسلمة - هو سعيد بن يزيد الأزدي - قال: سألت أنس بن مالك: أكان رسول الله ﷺ يستفتح بـ«الحمد لله رب العالمين» أو بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»؟ فقال: «إنك تسألني عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك»، قلت: أكان رسول الله ﷺ يصلي في النعلين؟ قال: نعم. وقال: هذا إسناد صحيح[٥].

---

(١) الدارقطني، السنن (١/ ١٩٦)؛ ورواه البيهقي أيضاً (١/ ٢٨٠).

(٢) الحديث من هذا الطريق في سنن الدارقطني (١/ ١٩٥ - ١٩٦)؛ والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٨٠).

(٣) هو من هذا الطريق في المصدرين السابقين.

(٤) الدارقطني، العلل (٢/ ١١١).

(٥) الدارقطني، السنن (١/ ٣١٦)، ورواه أيضاً أحمد، المسند (٣/ ١٦٦)؛ والحازمي، الاعتبار ص٨١ - ٨٢.



أقول: هذا الحديث يخالف المنقول بالأسانيد الصحيحة المشهورة إلى أنس بن مالك أنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله عليهم فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن الرحيم. وفي لفظ: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين»[(١)]، والدارقطني نفسه قد تولى ذكر طرق حديث أنس هذا في سننه فقوله في هذه الرواية هنا: «إنك تسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألني عنه أحد قبلك» لا تخفى نكارته.

قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: (قال الشيخ عبد الغني الزبيدي في بعض تعليقاته: رواه عن أبي مسلمة: شعبة وحماد بن زيد وبشر بن المُفَضّل ويزيد بن زريع وعبّاد بن العوام وعبّاد بن عبّاد، فلم يذكروا فيه أمر البسملة وإنما السؤال فيه الصلاة في النعلين. وأظن أن الحفاظ من أصحاب أبي مسلمة لم يرووا الجملة الأولى لنكارتها؛ إذ يبعد أن ينسى أنس خادم النبي ﷺ ولا يحفظ كيف كان النبي ﷺ يبتدئ صلاته مع رواية قتادة الحافظ عنه ما يخالف ذلك قطعاً)[(٢)].

وأخشى أن يكون الوهم في هذا الإسناد من غسان بن مضر فقد روى الحديث أحمد في مسنده من طريق إسماعيل بن عليّة عن أبي مسلمة به[(٣)]، وليس فيه قوله: إنك تسألني عن شيء ما أحفظه. وإسماعيل هذا من الثقات فثبت نكارة اللفظ الذي أشرت إليه.

❧ ❧ ❧

(١) رواه البخاري ٧٤٣؛ ومسلم ٣٩٩ وغيرهما.
(٢) العظيم آبادي، التعليق المغني (١/ ٣١٧).
(٣) أحمد ، المسند (٣/ ١٩٠).

المطلب الثاني:

الحديث «الحسن» عند الدارقطني

لقد تنوعت ألفاظ الإمام الدارقطني رحمه الله الدالة على حسن الحديث عنده، وقد وجدته يقول: «إسناد حسن»[(١)]، و«إسناده حسن متصل»[(٢)]، و«إسناد متصل حسن»[(٣)]، و«إسناد حسن ثابت»[(٤)]، و«إسناد حسن ورجاله كلهم ثقات»[(٥)]، و«إسناد حسن ورواته ثقات»[(٦)] «وإسناد حسن كلهم ثقات»[(٧)]، و«متصل وهو إسناد حسن»[(٨)]، «وإسناد حسن إلا أنه مرسل»[(٩)].

❑ وأطلق الدارقطني الحسن على ما يلي:

أولاً: الحديث الصحيح الذي جمع شروط الصحة.

● ومن الأمثلة على هذا:

روى من طريق علي بن مُسْهر، عن الأعمش، عن أبي صالح وأبي

---

(١) وجدته في السنن أربعة عشر مرة، وهي: (١/ ٣٥، ٤٠، ٤٨، ٤٩ (مرتان)، ٥٠، ٥٦، ٣١٨، ٣٣٥، ٣٣٨؛ ٢/ ١٧٠ (مرتان)، ١٨٥، ٢٠١).

(٢) وجدته في موطنين: (١/ ٣٥٤؛ ٣/ ٣٢).

(٣) وجدته مرة واحدة: (١/ ٣٥١).

(٤) وجدته في موطن واحد: (٢/ ١٦٩).

(٥) وجدته مرة واحدة: (١/ ٣٢٠).

(٦) وجدته في موطن واحد: (٣/ ١٧٢).

(٧) وجدته في موطن واحد: (١/ ٤٩).

(٨) وجدته في موطن واحد: (٢/ ١٨٨).

(٩) وجدته في موطن واحد: (٢/ ١٩٤).





رَزين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه وليغسله سبع مرات**».

وقال: (صحيح، وإسناده حسن، ورواته كلهم ثقات)[1].

الحديث رواه مسلم والنسائي وابن خزيمة والبيهقي في الكبرى من هذا الوجه[2]، ورواه أحمد وابن أبي شيبة وابن ماجه والطحاوي في شرح معاني الآثار والمصنِّف من طرق عن الأعمش به[3]، ، لكن بعضهم يذكر «أبا صالح» وحده، وبعضهم يذكر «أبا رزين» وحده. ورواته ثقات مشاهير.

وهذا المصطلح (أعني قول الدارقطني: صحيح وإسناده حسن، ورواته كلهم ثقات) غريب لم أجده ـ بحسب اطلاعي ـ إلا عند هذا الإمام. وهذه الطريقة في التصحيح أو التحسين لا توجد في استعمال المتأخرين.

وقد يحسّن الدارقطني إسناد حديث رواته ثقات من رواة الحديث الصحيح وقد وقع فيه بعض الاختلاف في الإسناد، ولم يلتفت إلى هذا الاختلاف لأنه عنده لا يضر.

- وعلى هذا أمثلة:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق إبراهيم بن الهيثم: ثنا علي بن عيّاش: ثنا محمد بن مطرّف: ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «**طهور كل أديم دباغه**»[4]. وقال: إسناد حسن كلهم ثقات.

---

(١) الدارقطني، السنن (١/ ٦٤).

(٢) صحيح مسلم رقم ٢٧٩؛ وسنن النسائي (١/ ٥٣، ١٧٦)؛ وصحيح ابن خزيمة ٩٨؛ وسنن البيهقي (١/ ٢٣٩).

(٣) مسند أحمد (٢/ ٢٥٣، ٤٢٤، ٤٨٠)؛ ومصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٠٠)؛ وسنن ابن ماجه ٣٦٣؛ وشرح معاني الآثار (١/ ٢١)؛ وسنن الدارقطني (١/ ٦٣).

(٤) الدارقطني، السنن (١/ ٤٩).

أقول: الحديث رواه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله الشامي أخبرنا الهيثم به، وقال: رواته كلهم ثقات[1].

وذكره ابن الجوزي في التحقيق ناقلاً كلام الدارقطني فتعقبه ابن عبد الهادي قائلاً: (إبراهيم بن الهيثم تُكلِّم فيه والمحفوظ حديث زيد عن ابن وعلة، قال ابن عدي في إبراهيم: حدّث ببغداد حديث الغار عن الهيثم بن جميل عن المبارك بن فَضالة عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ فكذّبه فيه الناس وواجهوه به، وأحاديثه مستقيمة سوى هذا الحديث الذي أنكروه عليه)[2].

لكن رد الخطيب في تاريخه على ابن عدي في أمر ابن الهيثم وحديث الغار ثم قال: (وإبراهيم ابن الهيثم عندنا ثقة ثبت لا يختلف شيوخنا فيه، ثم نقل عن الدارقطني أنه وثّق إبراهيم هذا)[3].

والإسناد الذي أشار إليه ابن عبد الهادي وقال: إنه المحفوظ، هو ما رواه مالك في الموطأ، ومن طريقه الشافعي والدارمي والطحاوي في شرح معاني الآثار ومشكل الآثار وابن حبان عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن وعلة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»[4]. فكأن الدارقطني لم يلتفت إلى هذا الاختلاف، فحكم بحسن الإسناد. ورواته كلهم ثقات.

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق أبي داود: ثنا مسدد وخلف بن هشام المقرئ: ثنا أبو عوانة، عن منصور، عن رِبعي بن

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى (١/ ٢١).

(٢) ابن عبدالهادي، تنقيح التحقيق (١/ ٦٩ ـ ٧٠)، وانظر: ابن عدي، الكامل (١/ ٢٧٢).

(٣) الخطيب، تاريخ بغداد (٦/ ٢٠٧). وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (١/ ٧٣).

(٤) الموطأ (٢/ ٤٩٨)؛ ومسند الشافعي (١/ ٢٦)؛ وسنن الدارمي (٢/ ٨٦)؛ وشرح معاني الآثار (١/ ٤٦٩)؛ ومشكل الآثار ٣٢٤٤؛ وصحيح ابن حبان ١٢٨٧.



حِراش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهلاّ الهلال أمس عشية، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا». زاد خلف: وأن يغدوا إلى مصلاهم. وقال: هذا إسناد حسن ثابت(١).

الحديث في سنن أبي داود ثنا مسدد به(٢)، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي لكن من رواية ابن داسة عنه(٣). ورواه عبد الرزاق والطبراني في الكبير من طريق سفيان الثوري عن منصور به(٤). ورواه البيهقي من طريق ابن وهب وابن مهدي كلاهما عن الثوري به، لكن قال: عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وفي رواية ابن مهدي قال: عن ربعي عن بعض أصحابه(٥).

ورواه البيهقي من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني وإبراهيم بن بشار كلاهما عن سفيان ابن عيينة به ،لكن قال: عن ربعي عن أبي مسعود عقبة بن عمرو(٦).

وهو عند المصنِّف من طريق إبراهيم بن بشار وحده عن سفيان به(٧).

ورواه الطبراني في الكبير من طريق إسحاق الطالقاني وحده به.وقال: (لم يقل أحد في هذا الحديث عن ابن عيينة ولا عن غيره عن أبي مسعود إلا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني)(٨).

أقول: بل تابعه إبراهيم بن بشار كما رأيت.

---

(١) الدارقطني، السنن (٢/ ١٦٩).
(٢) أبو داود، السنن رقم ٢٣٣٩.
(٣) البيهقي السنن الكبرى (٤/ ٢٤٨).
(٤) مصنف عبدالرزاق رقم ٧٣٣٥ و٧٣٣٧، ومعجم الطبراني الكبير (١٧/ ٢٣٨، ٦٦٢).
(٥) البيهقي، السنن الكبرى (٤/ ٢٤٨).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الدارقطني، السنن (١/ ١٧١).
(٨) الطبراني، المعجم الكبير (١٧/ ٢٣٨، ٦٦٣).

والحديث ذكره الدارقطني نفسه في «العلل» وذكر الاختلاف الذي فيه، ولم يرجح شيئاً[1]. وكأنه يميل إلى صحة الطريق الذي ذكره هنا، ولذلك حسّن إسناده هنا، ورواته كلهم ثقات من رواة الصحيح.

ومما يدلل على أنه يطلق الحسن على الصحيح أنه قد روى هذا الحديث من قبل من طريق عَبيدة بن حُميد، عن منصور، عن ربعي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. وقال: هذا صحيح[2].

ثانياً: الحديث الحسن الذي في إسناده راو خف ضبطه (أي الحسن لذاته).

- ومن الأمثلة على هذا:

روى الدارقطني من طريق أحمد بن الأزهر، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ثنا أبي، عن ابن إسحاق قال: وحدثني في الصلاة على رسول الله ﷺ إذا المرء المسلم صلّى عليه في صلاته: محمدُ بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري، عن أبي مسعود الأنصاري عقبة بن عمرو قال: «أقبل رجل بين يديّ رسول الله ﷺ ونحن عنده فقال: يا رسول الله، أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا؟ قال: فصمت رسول الله ﷺ حتى أحببنا أن الرجل لم يسأله، ثم قال: فذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم». وقال: هذا إسناد حسن متصل[3].

الحديث رواه من هذا الطريق أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي[4]. قال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي).

(١) الدارقطني، العلل (٦/ ١٨٢).
(٢) الدارقطني، السنن (٢/ ١٦٨).
(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).
(٤) مسند أحمد (٤/ ١١٩)؛ وسنن أبي داود ٩٨١؛ وصحيح ابن خزيمة ٧١١؛ وصحيح ابن حبان ٩٥٩؛ ومستدرك الحاكم (١/ ٢٦٨)؛ وسنن البيهقي (٢/ ١٤٦، ١٤٧، ٣٧٨).=





ومسلم لم يحتج بابن إسحاق وإنما أخرج له مقروناً.

والحديث رواته جميعاً ثقات غير ابن إسحاق تُكلّم فيه: قال أحمد: هو حسن الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وليس بحجة، وقال علي بن المديني: حديثه عندي صحيح ، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وجَرحه غير واحد، وشنّع عليه هشام بن عروة ومالك؛ وإنما هذا لسبب.

أما الدارقطني فقال: اختلف الأئمة فيه وليس بحجة وإنما يُعتبر به[(١)]. وقال في «العلل»: ثقة[(٢)]. فاختلف قول الدارقطني فيه فكأنه حسن الحديث عنده . والله أعلم.

ثالثاً: الحديث الضعيف، لضعف راويه:

من المعروف أن بين الحسن والضعيف تداخل لأن هناك من ألفاظ الجرح والتعديل ما يصعب تحديد الحكم على راويها في أي المنازل هو؛ ولذا قد ينازع فيما سأذكره من أمثلة:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق عَتيق بن يعقوب الزُّبيري: ثنا أبيّ بن العباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده سهل بن سعد أن النبي ﷺ سُئل عن الاستطابة فقال: «**أو لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار، حجرين للصفحتين وحجر للمَسْربة**». وقال: إسناد حسن[(٣)].

= ورواه مالك في الموطأ (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦) ومن طريقه أحمد (٤/ ١١٨؛ ٥/ ٢٧٣)؛ ومسلم ٤٠٥؛ وأبو داود ٩٨٠؛ والنسائي (٣/ ٤٥)؛ والترمذي ٣٢٢٠ عن نُعيم بن عبدالله المُجْمر عن محمد بن عبدالله بن زيد الأنصاري عن أبي مسعود به.

(١) انظر: الذهبي، الميزان (٣/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩).

(٢) الدارقطني، العلل (٩/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) الدارقطني، السنن (١/ ٥٦).

الحديث رواه العقيلي وابن عدي والطبراني في الكبير من طرق عن عتيق بن يعقوب به[١].

قال العُقيلي: (وروى الاستنجاء بثلاثة أحجار عن النبي ﷺ جماعة منهم: أبو هريرة، وسلمان وخزيمة بن ثابت والسائب بن خلاّد الجُهني وعائشة وأبو أيوب، لم يأت أحد منهم بهذا اللفظ).

وقال الهيثمي في «المجمع»: وفيه عتيق بن يعقوب الزُّبيري قال أبو زرعة: إنه حفظ الموطأ في حياة مالك[٢]. وعبارة أبي زرعة كما في «الجرح والتعديل: بلغني أنه حفظ»[٣]، ليس على سبيل الجزم.

لكن الحديث في إسناده أبيّ بن العباس بن سهل ، قال فيه النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال العقيلي: لأبيّ أحاديث لا يتابع منها على شيء[٤].

وأبيٌّ هذا أخرج له البخاري حديثاً في صحيحه في ذكر خيل النبي ﷺ[٥]. فتعقبه الدارقطني في «التتبع» وقال: وأبيّ هذا ضعيف[٦]. وقال أيضاً في سؤالات الحاكم النيسابوري له: أبيّ هذا تكلموا فيه[٧]. أما في سؤالات أبي عبد الله بن بُكير له فقال: لا بأس به[٨].

---

(١) العقيلي، الضعفاء (١/ ١٦)؛ وابن عدي، الكامل (١/ ٤١١)؛ والطبراني، المعجم الكبير (٦/ ١٢١) رقم ٥٦٩٧.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد (١/ ٢١١).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧/ ٤٦).

(٤) انظر: النسائي، الضعفاء ص٤٧ ، والعقيلي، الضعفاء الكبير (١/ ١٦)؛ والذهبي، الميزان (١/ ٧٨)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٣).

(٥) صحيح البخاري رقم ٢٨٥٥.

(٦) الدارقطني، التتبع ص٢٠٣. وانظر في اعتذار ابن حجر عن إخراج البخاري لهذا الحديث في هدي الساري ص٣٨٩، والنكت (١/ ٤١٨).

(٧) ص١٨٦.

(٨) ص٤١.



والعمدة على ما قال في الموطنين الأولين كما يظهر.

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق إسحاق بن إبراهيم: حدثني عمرو بن الحارث: حدثني عبد الله بن سالم، عن الزّبيدي: حدثني الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته، وقال: آمين. وقال: هذا إسناد حسن[1].

الحديث رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طرق عن إسحاق بن إبراهيم به[2].

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ واتفقا على تأمين الإمام وعلى تأمين المأموم وإن أخفاه الإمام).

أقول: في إسناده إسحاق بن إبراهيم وهو ابن العلاء الزبيدي الحمصي، لم يخرج له البخاري ولا مسلم وإنما أخرج له البخاري في الأدب المفرد! قال أبو حاتم: (شيخ، لا بأس به ولكنهم يحسدونه، سمعت يحيى بن معين أثنى عليه خيراً)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال في موطن آخر: (إذا روى عن عمرو بن الحارث فليس بثقة)، وقال أبو داود: (ليس بشيء)، وقال بلديّه محمد بن عون: (ما أشك أن إسحاق بن زبريق يكذب)[3]. وأهل بلد الرجل أعلم به من غيرهم، فمثل هذا الرجل لا شك في ضعفه.

وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحارث الحمصي لم يرو عنه إلا إسحاق بن إبراهيم ومولاة له اسمها: علوة[4]، ولم يعرف بجرح ولا تعديل، لكن الدارقطني له مذهب في مجهول الحال ذكرناه عنه، وسيأتي كذلك.

(١) الدارقطني، السنن (١/ ٣٣٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٥٧١؛ وصحيح ابن حبان ١٨٠٦؛ ومستدرك الحاكم (١/ ٢٢٣).

(٣) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (١/ ١٨١)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (١/ ١٨٩).

(٤) انظر: الذهبي، الميزان (٣/ ٢٥١).

ثم في الحديث اختلاف ذكره الدارقطني نفسه في علله فقال: (واختلف عن الزبيدي في إسناده ومتنه فرواه عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري ـ فذكر إسناد ولفظ الحديث المذكور هنا ـ، ورواه بقية عن الزبيدي به عن النبي ﷺ: «**إذا أمّن الإمام فأمّنوا**»)[1].

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق سليمان التيمي، عن أبي مِجلز، عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال: (دية الخطأ خمسة أخماس: عشرون حِقة، وعشرون جَذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنو لبون). وقال: (هذا إسناد حسن ورواته ثقات، وقد روي عن علقمة عن ابن مسعود نحوه)[2].

أقول: الحديث في إسناده انقطاع أبو عبيدة لم يسمع من أبيه نصّ على ذلك أهل العلم ومنهم: الدارقطني نفسه، ففي علله : (قيل: سماع أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود صحيح؟ قال: يُختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه ولكنه كان صغيراً بين يديه)[3].

وهذا من المواطن المشكلة، ولعله حسّن الإسناد هنا لوجود متابع، وهو علقمة ، وقد قدمت أن الدارقطني يحكم على الحديث الذي في إسناده راو ضعيف متابع بالصحة، وهنا قد يكون كذلك.

وطريق علقمة هذا مخرج في مصنف ابن أبي شيبة وسنن البيهقي[4].

---

(١) الدارقطني، العلل (٨/ ٨٥). وحديث بقية أخرجه النسائي (٢/ ١٤٣).
(٢) الدارقطني، السنن (٣/ ١٧٢)؛ ورواه عبدالرزاق في مصنفه ١٧٢٢٤ ؛ والبيهقي في سننه الكبرى (٨/ ٧٥) من طريق سليمان التيمي به.
(٣) الدارقطني، العلل (٥/ ٣٠٨).
(٤) عبدالرزاق، المصنف (٦/ ٢٧٣)؛ والبيهقي، السنن الكبرى (٨/ ٧٤).

رابعاً: الحديث الذي في إسناده راو مجهول، وقد أفردت هذا النوع لأن للدارقطني في الراوي مجهول الحال مذهباً، وهو أنه إذا روى عن الراوي اثنان ترتفع جهالته وتثبت عدالته، كما تقدم[1].

● ومن الأمثلة على هذا:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق محمد بن حُميد الرازي: ثنا إبراهيم بن المختار: ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن سعيد بن ثوبان، عن أبي هند، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**من لم يطهره ماء البحر فلا طهّره الله**». وقال: إسناد حسن[2].

أقول: الحديث فيه اثنان مختلف فيهما:

الأول: محمد بن حُميد الرازي، قال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، وقال الجوزجاني: رديء المذهب غير ثقة، وقال صالح جَزَرة: ما رأيت أحداً أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض، وقال أيضاً: ما رأيت أحذق بالكذب من ابن حميد وابن الشاذكوني، وقال فضلك الرازي: دخلت على محمد بن حميد وهو يركِّب الأسانيد على المتون، وكذّبه أبو زرعة. وقد أحسن فيه الظن ابن معين فوثقه[3]، ويظهر أنه لم يقف على حقيقة حاله، وابن معين كان مهاباً، يهابه الرواة فإذا رأوه استقبلوه بأحاديث صحيحة[4]، فأهل بلده أعلم به. ولم أقف للدارقطني فيه على كلام.

(١) ص٢٥ من البحث.
(٢) الدارقطني، السنن (١/ ٣٥)؛ ورواه البيهقي، السنن الكبرى (١/ ٤) من هذا الطريق.
(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢)؛ والذهبي، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٣٠)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (٩/ ١١١ ـ ١١٣).
(٤) انظر: المعلمي، التنكيل (١/ ٦٧ ـ ٦٨).

الثاني: إبراهيم بن المختار الرازي، قال ابن معين: ليس بذاك، وقال زُنَيج: تركته، وقال البخاري: فيه نظر.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ما أقل من يروي عنه غير ابن حميد وهو ممن يكتب حديثه، وقال أبو داود: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يُتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه[(١)].

ولم أجد للدارقطني فيه كلاماً.

قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني: وليس المؤلف ممن ضعفهما، فلذا حسَّنه.

أقول: لكن في الإسناد أيضاً سعيد بن ثوبان وأبو هند لم أجد لهما ترجمة، ثم وجدت المناوي في فيض القدير يقول: (قال الفريابي في مختصر الدارقطني: فيه سعيد بن ثوبان وأبو هند مجهولان)[(٢)]. فلو سلمنا لصاحب التعليق المغني ما قال لبقي فيه هذان المجهولان، ورغم هذا حسّن الدارقطني إسناد الحديث وظني لأنه يقبل حديث المجاهيل.

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق علي بن الحسن بن شقيق: ثنا الحسين بن واقد: ثنا مروان المفقّع قال: رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ويقطع ما زاد الكف قال: وكان رسول الله ﷺ يقول إذا أفطر: «ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله». وقال: تفرد به الحسين بن واقد، وإسناده حسن[(٣)].

---

(١) انظر: ابن عدي الكامل (١/ ٢٥١)؛ وابن حبان، الثقات (٨/ ٦٠)؛ والعقيلي، الضعفاء (١/ ٦٧)؛ والذهبي، الميزان (١/ ٦٥)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (١/ ١٤١).

(٢) المناوي، فيض القدير (٦/ ٢٢٥).

(٣) الدارقطني، السنن (٢/ ١٨٥).

الحديث رواه أبو داود والنسائي في الكبرى والحاكم والبيهقي من هذا الطريق[١].

قال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا بالحسين بن واقد ومروان بن المقفع). لكن عبارته كما في «الفتوحات الربانية»: (صحيح على شرط البخاري فقد احتج بالحسين وبمروان)[٢]. وكأنها أصح؛ يؤيد ذلك أن الذهبي في تلخيصه على المستدرك كتب «خ» أي على شرط البخاري.

وحسين بن واقد لم يحتج به البخاري، وإنما روى له تعليقاً، وقد أخرج له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وفيه كلام ، قال أحمد بن حنبل: (في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي ونفض يده) ، وقال الساجي: (فيه نظر وهو صدوق يهم)، وقد وثقه أحمد في رواية أخرى، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة والنسائي: ليس به بأس[٣].

ومروان بن سالم بن المفقّع (بالفاء ثم بالقاف) ذكره ابن حجر في «التهذيب» وقال: روى عنه الحسين بن واقد وعزرة بن ثابت. ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً إلا عن ابن حبان فقد ذكره في «الثقات»[٤]، وتوثيقه معروف. ورد الحافظ ابن حجر على الحاكم في قوله: إن البخاري قد احتج بمروان هذا، وقال: (ولعله اشتبه عليه بمروان الأصفر)[٥].

والحديث حسنه الحافظ في تخريجه على الأذكار النووية[٦]، مع أنه

---

(١) سنن أبي داود ٢٣٥٧؛ وسنن النسائي الكبرى في الصوم (٢/ ٢٥٥) رقم ٣٣٢٩؛ وفي عمل اليوم والليلة (٦/ ٨٢) رقم ١٠١٣١؛ ومستدرك الحاكم (١/ ٤٢٢)؛ وسنن البيهقي (٤/ ٢٣٩).

(٢) ابن علان، الفتوحات الربانية (٤/ ٣٣٩ ـ ٤٤٠).

(٣) الذهبي ،ميزان الاعتدال (١/ ٥٤٩)؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٢١).

(٤) ابن حبان، الثقات (٥/ ٤٢٤).

(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٤).

(٦) ابن علان، الفتوحات الربانية (٤/ ٣٣٩).

قال في تقريبه عن مروان المفقع: (مقبول)[1]، وهذه العبارة غالباً ما يقولها ابن حجر فيمن روى عنه أكثر من واحد وليس فيه توثيق إلا لابن حبان، عرفنا هذا بالاستقراء من صنيعه رَحِمَهُ اللهُ، وقد قال في مقدمة «تقريبه»: الطبقة السابعة: (مَن ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع وإلا فليّن الحديث)[2].

وعلى كل حال، فالرواة الذين روى عنه أكثر من واحد وليس فيهم توثيق من معتبر، في قبول حديثهم خلاف طويل، يدرك هذا مَنْ عانى النظر في أحكام العلماء على الحديث وتتبعها بالدراسة العملية.

أما الإمام الدارقطني، فكلامه واضح في هذه المسألة، وكذا تطبيقه العملي دل على ذلك، فمن روى عنه اثنان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته[3].

خامساً: الحديث الذي فيه علة (أقصد العلة الخفية).

- وأضرب أمثلة على هذا على حسب نوع العلة:

النوع الأول: الإعلال بالوقف.

روى الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم: أخبرني ابن لهيعة: أخبرني جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، أن عون بن عبد الله بن عتبة كتب لي في التشهد عن ابن عباس وأخذ بيدي فزعم أن عمر أخذ بيده فزعم أن رسول الله ﷺ أخذه بيده فعلّمه التشهد: «التحيات لله والصلوات والطيبات المباركات لله». وقال: هذا إسناد حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي[4].

---

(١) ابن حجر، التقريب ٥٢٦.

(٢) ابن حجر، التقريب ص٧٤.

(٣) ولا أريد أن أطيل في الأمثلة فانظر بالإضافة إلى ما ذكرت: الدارقطني، السنن: (١/ ٤٠، ٣٣٥؛ ٢/ ١٧٠).

(٤) الدارقطني، السنن (١/ ٣٥١).



أقول: قال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب»: (غريب من حديث عمر عن النبي ﷺ ومن حديث ابن عباس عنه تفرد به عون بن عبد الله بن عتبة عنه، ولم يروه عنه غير جعفر بن ربيعة عن يعقوب بن الأشج ولا نعلم أحداً رواه غير الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة، وتابعه عبد الله بن يوسف التِّنيسي)[1].

والحديث رواه الحاكم في المستدرك من طريق صفوان بن صالح: ثنا الوليد بن مسلم به[2]. وعبارته في الحكم على الحديث فيها تشويش، وهذه من مساويء طبعة المستدرك المتداولة. أما محقق علل الدارقطني رحمه الله فنقل عن الحاكم أنه صححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي[3]!

والحديث معلول بالوقف: فقد رواه مالك في الموطأ ومن طريقه أخرجه عبد الرزاق والطحاوي في شرح معاني الآثار والحاكم والبيهقي من طريق عروة بن الزبير عن عبدالرحمن بن عبد القاري عن عمر من قوله[4].

وذكره الدارقطني نفسه في علله وقال: (والمحفوظ ما رواه عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر كان يعلم الناس التشهد، من قوله غير مرفوع)[5].

لكن ما وجه حكم الدارقطني على الحديث بحسن الإسناد مع أنه معلول بالوقف أولاً، وفيه ابن لهيعة ثانياً، قال عنه الدارقطني نفسه بعد إخراج الحديث: ليس بالقوي، وذكره في ضعفائه، وقال: (يُعتبر بما يروي

---

(١) الدارقطني، أطراف الغرائب والأفراد (١/ ١١٦).
(٢) الحاكم، المستدرك (١/ ٢٦٦).
(٣) حاشية علل الدارقطني (٢/ ٨٢).
(٤) الموطأ (١/ ٩٠)؛ ومصنف عبدالرزاق (٢/ ٢٠٢) رقم ٣٠٦٧ و٣٠٦٨؛ وشرح معاني الآثار (١/ ٢٦١)؛ ومستدرك الحاكم (١/ ٢٦٦)؛ وسنن البيهقي (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٥) الدارقطني، العلل (٢/ ٨٢).

عنه العبادلة: ابن المبارك والمقرئ وابن وهب)[1]! هذا من أغرب ما وقفت عليه، ولذلك يجب أن يُستأنى في نقل حكم الأئمة المتقدمين على الحديث حتى نعرف مقصودهم وإلا وقع الخلط.

النوع الثاني: الإعلال بالإرسال.

روى الدارقطني من طريق عبد الله بن عمران العابدي: ثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُغلق الرهن له غُنْمُه وعليه غُرْمه». وقال: زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل[2].

أقول: أطال الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العلل في بيان أوجه الاختلاف في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً. وملخص ما قاله:

أنه رواه عن الزهري جمعٌ من أصحابه: زياد بن سعد -كما هو هنا- وابن أبي ذئب ومالك، ومعمر وعَقيل بن خالد والأوزاعي. وقد اختُلف على زياد بن سعد وابن أبي ذئب ومالك، فروي عنهم موصولاً ومرسلاً، ورجح الدارقطني الإرسال على الوصل في روايتهم.

أما معمر وعَقيل والأوزاعي فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً[3].

فالسؤال المطروح هنا: هل يجوز الحكم على حديث قد اختُلف في إسناده وصلاً وإرسالاً والصحيح فيه الإرسال بالحُسن أو بالصحة اعتماداً على ظاهر الإسناد الموصول؟

---

(١) الدارقطني، الضعفاء ص٣٣٥، ضمن مجموع.
(٢) الدارقطني، السنن (٣/ ٣٢)؛ والعلل (٨/ ١٦٨).
(٣) انظر: الدارقطني، العلل (٨/ ١٦٤ ـ ١٦٩).



هذا ما رأيت الدارقطني يفعله سواء هنا في الحكم على الحديث بحسن الإسناد أو بصحته رغم علته!!

وهذا غير معروف عند المتأخرين وإنما يقولون: هذا شاذ؛ لأن الثقة خالف الثقات.

النوع الثالث: الإعلال بزيادة في المتن:

روى الدارقطني من طريق معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن قتادة، عن أبي غَلاّب، عن حِطّان بن عبد الله الرقاشي أنهم صلوا مع أبي موسى فقال: إن رسول الله ﷺ خطبنا، فكان يبين لنا من صلاتنا ويعلمنا سنتنا فذكر الحديث، وقال فيه: فإذا كان عند القعدة فليكن من قول أحدكم: «التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله». زاد فيه أصحاب قتادة: «وحده لا شريك له»، وخالفه هشام وسعيد وأبان وأبو عونة وغيرهم عن قتادة، وهذا إسناد حسن متصل[1].

أقول: رواه من طريق سليمان أيضاً: أبو داود والنسائي[2].

ورواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وأحمد ومسلم وأبو داود والنسائي في «الصغرى» و«الكبرى» والطحاوي في «شرح معاني الآثار» وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم من طريق (أبي عوانة ومعمر وهشام وأبان وسعيد بن أبي عروبة) كلهم عن قتادة به لم يذكروا: «وحده لا شريك له»[3].

---

(١) الدارقطني، السنن (١/ ٣٥٢).

(٢) سنن أبي داود ٩٧٣؛ وسنن النسائي (٢/ ٢٤١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٢٦)؛ ومصنف عبدالرزاق رقم ٣٠٦٥؛ ومسند أحمد (٤/ ٣٩٣)؛ وصحيح مسلم ٤٠٤؛ وسنن أبي داود ٩٧٢؛ وسنن النسائي الصغرى (٢/ ١٩٦، ٢٤١)؛ والكبرى ٦٥١و١٢٠٣؛ وشرح معاني الآثار (١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)؛ ومستخرج أبي نعيم ٨٩٧.

وذكره المصنف نفسه في العلل وبين أن هذه الزيادة انفرد بها سليمان التيمي[1]، ومع هذا حكم على الحديث هنا بأن إسناده حسن متصل.



(١) الدارقطني، العلل (٧/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

المطلب الثالث:

الحديث «حسن صحيح» عند الدارقطني

لم يكثر الدارقطني رحمه الله من استعمال هذا المصطلح في سننه وجميع ما وجدته في كتابه خمسة مواطن.

وقد تنوعت عبارته فتارة كان يقول: «إسناد حسن صحيح»، وتارة: «إسناد حسن صحيح ورواته كلهم ثقات»، وتارة: «إسناد صحيح حسن». وسأذكر هذه الأحاديث لننظر أولاً ماذا يعني هذا المصطلح عند الدارقطني، ولكي نلقي الضوء ثانياً على تفسير العلماء لهذا المصطلح عند الترمذي الذي أكثر من استعماله جداً:

١ ـ روى الدارقطني من طريق ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عُبيد الله بن أبي رافع، عن علي قال: كان رسول الله ﷺ إذا سجد في الصلاة المكتوبة قال: «اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت، أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشق سمعه وبصره.» وقال: هذا إسناد حسن صحيح[١].

أقول: جَهدتُ في جمع طرق الحديث فوجدت مدارها على عبد الرحمن الأعرج به. فليس له إلا إسناد واحد، ورواته كلهم ثقات[٢].

---

(١) الدارقطني، السنن (١/ ٣٤٢).

(٢) ممن أخرج الحديث: أحمد، المسند (١/ ٩٥، ١٠٢)؛ ومسلم، الصحيح ٧٧١؛ =

٢ ـ وروى الدارقطني من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيّان، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن صِلة قال: كنّا عند عمار فأتي بشاة مصليّة فقال: «كلوا»، فتنحّى بعض القوم فقال: إني صائم، فقال: عمار: من صام اليوم الذي شك فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

وقال: هذا إسناد حسن صحيح ورواته كلهم ثقات[(١)].

أقول: ليس لحديث عمار إلا هذا الإسناد ورواته كلهم من رواة الصحيح، ومن هذا الوجه رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم والبيهقي[(٢)].

قال الترمذي: (حديث عمار حديث حسن صحيح).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين). لكن عمرو بن قيس لم يخرج له البخاري.

٣ ـ وروى الدارقطني من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل: ثنا إسحاق بن سعيد: ثنا سعيد، عن عائشة قالت: قيل لها: يا أم المؤمنين أيكون شهر رمضان تسعاً وعشرين؟ فقالت: ما صمت مع رسول الله ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمت ثلاثين.وقال: هذا إسناد صحيح حسن[(٣)].

= وأبو داود، السنن ١٥٠٩؛ والترمذي، الجامع ٢٦٦ و٣٤٢٢؛ والنسائي، المجتبى (١٢٩/٢ ـ ١٣٠، ١٩٢، ٢٢٠)؛ وابن ماجه، السنن ١٠٥٤؛ وأبو يعلى، المسند ٢٨٥، ٥٧٤، ٥٧٥؛ وابن الجارود، المنتقى ١٧٩؛ وابن خزيمة، الصحيح ٤٦٢، ٦١٢، ٧٤٣ وغيرهم كثير.

(١) الدارقطني، السنن (١٥٧/٢).

(٢) سنن أبي داود ٢٣٣٤؛ وجامع الترمذي ٦٨٦؛ وسنن النسائي (١٥٣/٤)؛ وسنن ابن ماجه ١٦٤٥؛ وصحيح ابن خزيمة ١٩١٤؛ ومستدرك الحاكم (٤٢٣/١ ـ ٤٢٤)؛ وسنن البيهقي (٢٠٨/٤).

(٣) الدارقطني، السنن (١٩٨/٢).

أقول: رواه البيهقي من هذا الوجه[١]. ورواته كلهم ثقات.

٤ ـ وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤيته فإن غُمّ عليه عد ثلاثين يوماً ثم صام.

وقال: هذا إسناد حسن صحيح[٢].

أقول: الحديث رواه أحمد وأبو داود وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق عبد الرحمن بن مهدي به[٣].

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه). وإنما هو صحيح على شرط مسلم فقط لأن معاوية بن صالح لم يخرج له البخاري.

وتعقب ابن الجوزي الدارقطني في حكمه على الحديث فقال: (وهذه عصبية من الدارقطني كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، الذي حُفظ في هذا: «فعدوا ثلاثين ثم أفطروا»)[٤].

أقول: معاوية بن صالح أخرج له مسلم ووثقه العجلي والنسائي وأبو زرعة وابن سعد والبزار وأثنى عليه ابن معين[٥]، نعم تكلم فيه غير واحد، لكن كون يحيى بن سعيد لا يرضاه لا يعني أنه لم يقبله غيره، ويحيى

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى (٤/ ٢٥٠).
(٢) الدارقطني، السنن (٢/ ١٥٦).
(٣) مسند أحمد (٦/ ١٤٩)؛ وسنن أبي داود ٢٣٢٥؛ وصحيح ابن حبان ٣٤٤٤؛ ومستدرك الحاكم (١/ ٤٢٣)؛ وسنن البيهقي (٤/ ٢٠٦).
(٤) التحقيق مع التنقيح (٢/ ٢٨٩).
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٠).

معروف بتشدده حتى أنه كان لا يرضى جمع من رواة الصحيح، ومثله في هذا أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكم راوٍ من رواة الصحيح قال: لا يُحتج به!

فأنت ترى أن هذه الأحاديث التي حكم عليها الدارقطني بقوله: «حسن صحيح» ليس لكل منها إلا إسناد واحد رواته كلهم ثقات، وحديث منها تطابق حكم الدارقطني مع حكم الترمذي، لذلك فقول من قال: إن قول الترمذي في الحديث: «حسن صحيح» يعني إما التردد في الحكم بين الحسن والصحة، وإما أن للحديث إسنادين: إسناد حسن وإسناد صحيح[١]، عرفت ما فيه من خلال هذه الأمثلة المتواضعة إذ لا فَرق في معنى هذا المصطلح عند الترمذي وعند الدارقطني وعند الأئمة المتقدمين عليهم وقد ضربت لهذا أمثلة في المقدمة اتضح أن قولهم: «حسن صحيح» يعني الصحة لا أكثر.

بقي حديث واحد أظنه معلول، لكن حكم الدارقطني عليه اعتماداً على ظاهر الإسناد كما صنع في غير حديث.

فقد روى الدارقطني من طريق حماد بن الحسن بن عنبسة: ثنا أبو داود ـ هو الطيالسي ـ: ثنا سليمان بن معاذ الضبي، عن سماك بن حرب، عن عكرمة قال: قالت عائشة: دخل عليّ النبي ﷺ فقال: «عندك شيء؟» قالت: «لا»، قال: «إذاً أصوم» ودخل عليّ يوماً آخر فقال: «أعندك شيء؟» قلت: نعم، قال: «إذاً أطعم وإن كنت فرضت الصوم». وقال: هذا إسناد حسن صحيح[٢].

أقول: الحديث رواه أبو داود الطيالسي -وليس في مسنده- ومن طريقه البيهقي في سننه وقال: هذا إسناد صحيح[٣]،فتعقبه ابن التركماني فقال:

---

(١) انظر: الدكتور نور الدين عتر، الإمام الترمذي ص١٧١ ـ ١٧٥.

(٢) الدارقطني، السنن (٢/ ١٧٥).

(٣) البيهقي، السنن الكبرى (٤/ ٢٠٣، ٢٧٥).



(كيف يكون صحيحاً وسليمان هذا قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: كان رافضياً غالياً وكان يقلب الأخبار وهو سليمان بن قَرم بن معاذ ينسب إلى جده)[١].

وقال أبو زرعة: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأساً لكنه كان يفرط في التشبع[٢].

وفي الإسناد أيضاً سماك بن حرب تكلم العلماء فيه وخاصة في روايته عن عكرمة منهم: العجلي وعلي بن المديني ويعقوب بن شيبة[٣].

وسماك قد خالف في إسناد الحديث فالحديث هو حديث طلحة بن يحيى رواه عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين، هكذا رواه الثقات عن طلحة بن يحيى[٤].



(١) ابن التركماني، الجوهر النقي بهامش السنن (٤/ ٢٠٣).

(٢) انظر: ابن حبان، المجروحين (١/ ٣٣٢)؛ والذهبي، ميزان الاعتدال (١/ ٢١٩)؛ وابن حجر، التهذيب (٤/ ١٨٧).

(٣) انظر :الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٢)؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٤).

(٤) رواه من هذا الطريق: أحمد، المسند (٦/ ٤٩، ٢٠٧)؛ ومسلم، الصحيح ١١٥٤؛ وأبو داود، السنن ٢٤٥٥؛ والترمذي، الجامع ٧٣٣ و٧٣٤؛ والنسائي، السنن (٤/ ١٩٤، ١٩٥)؛ وابن خزيمة، الصحيح ٢١٤٣ وغيرهم.

الخاتمة و نتائج البحث

يمكن أن أجمل النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

١ ـ أهمية دراسة اصطلاحات المتقدمين، ومعرفة معناها عندهم وذلك بالدراسة العملية الاستقرائية؛ للوصول إلى نتائج تقرب من الصواب، وحتى لا يبقى تفسير هذه المصطلحات مجرد ظنون.

٢ ـ ظهر واضحاً عند العلماء المتقدمين وجود تداخل في المصطلحات الثلاث:

«صحيح، حسن، حسن صحيح»، فإطلاق الصحة على الحَسَن، والحَسَن على الصحة موجود عندهم ومعروف، ورأينا أن الإمام الشافعي قد حكم بحسن إسناد وهو من أصح الأسانيد!

٣ ـ وأطلق المتقدمون أيضاً الصحة والحسن على الإسناد الذي فيه ضعف لكنه منجبر لوجود شاهد أو متابع.

٤ ـ وقد سار الإمام الدارقطني على نهج من تقدمه:

أ) فقد أطلق الصحة على الحديث الصحيح الذي جمع شروط الصحة وهذا أكثر استعماله للحديث الصحيح.

ب) وأطلق الصحيح على الحديث الحسن.

ج) وأطلق الصحيح على الحديث الذي فيه ضعف منجبر، إما لوجود متابع أو شاهد بل و حكم على أسانيد ضعيفة بالصحة وذلك لأن الراوي الضعيف الذي في الإسناد قد توبع، أو له ما يشهد له، وقد بينت أن هذا غير معروف عند المتأخرين، فهم في مثل إسناد هذا





الحديث يقولون: حَسَن لغيره. أما أن يُقال في الحديث الذي في إسناده راو ضعيف -له ما يعضده-: إسناده صحيح، فهذا لا يوجد إلا عند المتقدمين كما رأينا.

د) وأطلق الصحيح على الحديث الذي فيه راو مجهول، حيث إن مجهول الحال عنده تثبت عدالته برواية اثنين عنه.

هـ) وأطلق الصحة على الحديث الذي فيه علة خفية، وهذا أمر مستغرب، وذلك أنه كان يذكر حديثاً معلولاً بالوقف مثلاً، والراجح فيه الوقف فيحكم على الحديث المرفوع بالصحة اعتماداً على ظاهر الإسناد، ويكون هو نفسه قد بيّن العلة في كتابه «العلل»، وقد يذكر حديثاً الراجح في إسناده الإرسال، فيحكم على الحديث الموصول بالصحة مع أنه قد رجح هو نفسه الإرسال!

وهذا أمر قد استشكلته وهو بحاجة إلى دراسة أكثر وأعمق.

و) وبنفس المعاني التي أطلقها على الحديث الصحيح، أطلق الحديث الحسن، لكن وقع معنى الحسن أحياناً على الأحاديث الغريبة، أو حسنة المعنى

ز) من المصطلحات التي نالت بحثاً ودراسة عند أهل الفن مصطلح: «حسن صحيح» وقد أطلقه الدارقطني على أحاديث يسيرة في كتابه وأكثرها صحيحة ليس لها إلا إسناد واحد لا تُعرف إلا به، مما يدل على أن تفسير العلماء لهذا المصطلح عند الترمذي فيه نَظَر، إذ لا فَرْق في معناه عنده وعند الدارقطني بل وعند من قبلهما كإسحاق بن راهويه والبخاري وأبي حاتم وغيرهم، فلم يكن عندهم، وليس في خَلَدهم أن «حسن صحيح»، قد يعني التردد في الحكم على الحديث أو أن للحديث إسنادين أو....

وقد أطلق الدارقطني ومن قبله «الحسن صحيح» على أحاديث قد لا تصل للحسن بالمعنى الذي اشتهر عند المتأخرين!!

ح) وختاماً، يمكن أن أقول وأنا مطمئن: إن هذه المصطلحات الثلاث

عند المتقدمين، لم تكن قد تميزت بالمعنى المنضبط ـ كما هي في استعمال المتأخرين ـ ولذلك رأينا كيف أنهم أطلقوا الحسن على الصحيح، والصحيح على الحسن، «وحسن صحيح» على الصحيح وعلى الحسن، وكأنها كانت عندهم أوصافاً للحديث المقبول.

أقول هذا حامداً لله تبارك وتعالى مستغفراً عما وقع من خطأ وزلل مصلياً مسلماً على النبي الأمي محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه وسلم.



المراجع

- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **الصحيح بهامش فتح الباري**، طبعة دار الفكر .
- البزار ، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ، **زوائده للهيثمي (كشف الأستار عن زوائد البزار)**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر مؤسسة الرسالة ط١ ١٣٩٩هـ.
- البوصيري ، أحمد بن أبي بكر ، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، دراسة وتقديم كمال الحوت ، دار الجنان ، ط١ ١٩٩٥م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، دار الفكر.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة .
- **السنن**، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٥م.
- **العلل الكبير**، طبعة عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١ ١٩٨٩م.
- ابن الجارود، أبو محمد عبد الله، **المنتقى**، مؤسسة الكتب الثقافية دار الجنان، ط١ ١٩٨٨م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن .
  - **علل الحديث**، دار المعرفة ١٩٨٥م.
  - **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي .
  - **المراسيل**، علق عليه أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٨٣م.
- الحاكم، أبو عبد الله النيسابوري، **المستدرك**، دار المعرفة .
- ابن حبان، أبو حاتم البستي، **الصحيح**، ترتيب ابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ط٢ ١٩٩٣م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني .
  - **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط١ ١٩٨٤م.
  - **التلخيص الحبير**، دار المعرفة.

- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي، نشر الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة، ط١ ١٩٨٤م.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، دار الكتاب العربي.
- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، علق عليه محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي دمشق .
- ابن حنبل، أحمد بن محمد إمام أهل السنة .
- **المسند**، المكتب الإسلامي .
- **العلل ومعرفة الرجال**.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، **الصحيح**، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٧٥م.
- الخطابي، حمد بن محمد، **معالم السنن**، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩١م.
- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي.
- **الكفاية**، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي ط٢ ١٩٨٦م.
- **تاريخ بغداد**، دار الكتاب العربي.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **السنن**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار إحياء السنة النبوية .
- الدارقطني: علي بن عمر .
- **السنن**، عالم الكتب، ط٤ ١٩٨٦م.
- **سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني**، تحقيق علي حسن علي، دار عمار.
- **العلل**، تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الله السلفي، دار طيبة، ط١ ١٩٨٥م.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **السنن**، دار الكتب العلمية.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة .
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث**، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٨٣م.
- الشافعي، محمد بن إدريس.
- **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- **اختلاف الحديث**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٨٦م.
- **المسند**، ترتيب السندي، دار الكتب العلمية.



- ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد، **المصنّف**، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر ط١ ١٩٨٩م.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، **المصنّف**، حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي .
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، تحقيق د.نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق .
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، حققه وخرج أحاديثه حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة .
  - **شرح معاني الآثار**، حققه محمد زهدي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب ط١ ١٩٩٤م.
  - **شرح مشكل الآثار**، حققه شعيب الأرناؤوط، ط١ ١٩٩٤م.
- ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تنقيح التحقيق**، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩٨م.
- عتر، د. نور الدين، **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**، مؤسسة الرسالة ط٢ ١٩٨٨م.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر ط٢ ١٩٨٥م.
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، **الضعفاء الكبير**، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي دار الكتب العلمية ط١ ١٩٨٤م.
- العلائي، صلاح الدين بن خليل، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب ط٢ ١٩٨٦م.
- ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي، **معجم الصحابة**، تحقيق صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١ ١٩٩٧م.
- ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد، **بيان الوهم والإيهام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، ط١ ١٩٩٧م.
- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار الأقصى ط٣ ١٩٨٧م.



- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية .
- مالك، ابن أنس، **الموطأ**، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- مسلم،ابن الحجاج النيسابوري، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية .
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، **التنكيل**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، ط٢ ١٤٠٦هـ.
- النسائي، أحمد بن شعيب .
  – **السنن الصغرى (المجتبى)**، دار الفكر، مصورة عن الطبعة الأولى ١٩٣٠م.
  – **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩١م.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **المسند المستخرج**، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٦م.
- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد**، ط٣ ١٩٨٢م.
- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المسند، حققه حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية ط٢ ١٩٩٢م.

